المعهد العربي للتخطيط
Arab Planning Institute

جسر التنمية

المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

إعداد

أ.د. إيهاب مقابله

د. ماهر المحروق

سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية

العدد المائة والثامن والستون - 2024

جميع الحقوق محفوظة © المعهد العربي للتخطيط 2024

الآراء الواردة في هذا الإصدار تعبر عن رأي المؤلف وليس عن رأي المعهد

أهداف «جسر التنمية»

إن إتاحة أكبر قدر من المعلومات والمعارف لأوسع شريحة من أفراد المجتمع، يعتبر شرطاً أساسياً لجعل التنمية قضية وطنية يشارك فيها كافة أفراد وشرائح المجتمع وليس الدولة أو النخبة فقط. كذلك لجعلها نشاطاً قائماً على المشاركة والشفافية وخاضعاً للتقييم وللمساءلة.

وتأتي سلسلة «جسر التنمية» في سياق حرص المعهد العربي للتخطيط على توفير مادة مبسطة قدر المستطاع للقضايا المتعلقة بسياسات التنمية ونظرياتها وأدوات تحليلها بما يساعد على توسيع دائرة المشاركين في الحوار الواجب إثارته حول تلك القضايا حيث يرى المعهد أن المشاركة في وضع خطط التنمية وتنفيذها وتقييمها من قبل القطاع الخاص وهيئات المجتمع المدني المختلفة، تلعب دوراً مهماً في بلورة نموذج ومنهج عربي للتنمية يستند إلى خصوصية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمؤسسية العربية، مع الاستفادة دائماً من التوجهات الدولية وتجارب الآخرين.

والله الموفق لما فيه التقدم والإزدهار لأمتنا العربية،،،

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

المحتويات

المقدمة 1

1. مفهوم وأهمية بيئة الاستثمار 6

2. مؤشرات تقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 9

3. بيئة الاستثمار ومعوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 31

4. بيئة الاستثمار والأداء المالي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة 35

5. الخاتمة 38

المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

إعداد: أ.د. إيهاب مقابله و د. ماهر المحروق

مقدمة

يأخذ الاهتمام بتنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، منذ بداية العقود الأربعة الماضية، نمطاً متزايداً ومتسارعاً في الدول النامية والمتقدمة، ولا تكاد تخلو خطة اقتصادية واجتماعية من دورٍ بارزٍ لهذا القطاع في تحقيق الأهداف التنموية. وقد زاد التركيز والاعتماد على هذا القطاع في أغلب الدول نتيجة لتنامي التحديات الاقتصادية خصوصاً تلك التي تتعلق باختلالات سوق العمل، ارتفاع معدلات الفقر وتراجع مستوى المعيشة، ضيق القاعدة الإنتاجية، ضعف مستوى التنويع الاقتصادي، ضعف القدرات التصديرية، وتباطؤ معدلات نمو الاستثمار المحلي. وعليه، أصبحت المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات الخطط والسياسات الاقتصادية، وبدأ الاهتمام بها ينعكس على حجم وتنوع منظومة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية الراعية والمنظمة والممولة لها، حيث بدأ ظهور العديد من المؤسسات التمويلية وغير التمويلية المعنية بتنمية وتطوير هذه المشروعات، وبدأت تظهر كذلك تشريعات وقوانين خاصة لرعايتها وتنظيمها ودعم عمليات تأسيسها وتشغيلها وتطويرها. كما أصبحت هذه المشروعات من أبرز مرتكزات استراتيجيات القطاع المالي، ومن أبرز اهتمامات مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لاسيما تلك التي تعمل في مجال الريادة والابتكار وتمكين الشباب والمرأة وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة والفئات والمناطق الأقل حظاً.

وتلعب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة دوراً بارزاً في دعم جهود التنمية المستدامة، حيث أشارت الكثير من الدراسات إلى الدور الاقتصادي والاجتماعي لهذه المشروعات على المستويين الكلي والجزئي. وعند استعراض مراحل تطور بنية اقتصاديات الكثير من الدول المتقدمة نرى أن ما وصلت إليه معظم هذه الدول من نمو وازدهار اقتصادي كان لهذه المشروعات دوراً واضحاً في تحقيقه من خلال علاقاتها وتشابكها مع الشركات الكبرى. ويمكن القول أن هذه المشروعات أداة تنموية فاعلة تمثل عصب الاقتصاد تعمل - إذا توفرت لها بيئة الاستثمار المناسبة - على زيادة الإنتاج الكلي، خلق فرص العمل وخلق طاقات إنتاجية جديدة، رفع إنتاجية العمل، وتحسين المستوى المعيشي لأصحابها والعاملين فيها ولأسرهم. كما تعمل هذه المشروعات على زيادة القدرة التصديرية وتحسين الميزان التجاري وتعزيز التنويع الاقتصادي،

الأمر الـذي ينعكس على معـدلات النمو في النـاتج المحلي الإجمـالي وميزان المـدفوعـات والإيرادات العـامـة. وينعكس كذلك على مستوى التوازن التنموي والتنمية الاجتماعية بأبعادها المختلفة.

وتختلف الأرقام والنسـب التي تبين الأهمية النسـبية لهذه المشـروعات وتلك المتعلقة بحجمها ومسـاهمتها في الناتج المحلي الإجمالي والتوظيف من دولة إلى أخرى ومن سـنة إلى أخرى، إلا أنه يمكن القول إنها تشـكل ما يزيد عن 90% من إجمالي المشـروعات العاملة في معظم دول العالم، وتشـغل حوالي 40%-80% من إجمالي القوى العاملة، وتساهم بشكل واضح في الناتج المحلي الإجمالي بما لا يقل عن 30% باستثناء عدد قليل من الدول لا سـيما الدول النفطية. أما في الدول العربية، تشـكل المشـروعات الصـغرى والصـغيرة والمتوسطة في معظم الدول نسبة لا تقل عن 95% من مجموع المشروعات، إلاّ أن هذه النسبة تنخفض قليلاً في بعض الدول مثل السعودية والإمارات وقطر. أما دورها في التشغيل، فهو مقارب للنسب العالمية، باستثناء بعض الدول، أهمها دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، خصـوصـاً عندما يتم الحديث عن تشـغيلها للعمالة الوطنية، وذلك لأسـباب تتعلق ببنية الاقتصـاد وهيكل الإنتاج وتركيبة سـوق العمل وزيادة مسـتوى التوجه للعمل في القطاع العام بسـبب الفجوة الواضـحة بين الوظيفة الحكومية والوظيفة في القطاع الخـاص، وهو مـا يطلق عليـه فجوة جودة الوظـائف. وبنـاءً على أبعـاد الأدوار الاقتصـادية والاجتمـاعيـة التي تلعبها هذه المشـروعات لم ينحصـر الاهتمام بالمشـروعات الصـغرى والصـغيرة والمتوسـطة على المسـتوى المحلي والقُطري، بل أصبحت محط اهتمام العديد من المؤسسات الإقليمية والدولية، لا سيما بعد ما أبدته من مرونة وقدرة على التعايش مع مختلف الظروف الاقتصـادية المحلية والإقليمية والدولية، حيث أثبتت هذه المشـروعات كفاءة ونجاحاً في معالجة بعض المشـكلات الرئيسـية وبدرجة أكبر من المشـروعات الكبيرة خصوصاً في ظل الأزمات العالمية.

وإلى جانب حقيقة الدور التنموي الهام الذي تلعبه هذه المشـروعات، توجد حقيقة أخرى، تتمثل بحجم وطبيعـة التحـديـات التي تواجههـا، حيث أثبتـت الـدراسـات أن هـذه المشـروعـات تواجـه العـديـد من المعوقات والتحديات، لا سـيّما في الدول النامية. ومن أهم هذه المعوقات- على سـبيل المثال لا الحصـر- عدم توفر البيئة الاسـتثمارية الملائمة التي تسـهل نشـأة وتأسـيس هذه المشـروعات والبيئة الحاضـنة لنموها وتطورها، صعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل وخدمات الدعم الفني، صعوبة الوصول إلى الأسواق، ونقص المعلومات. ومن جانب آخر، تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة معوقات خلال جميع مراحل عمر المشـروع (مرحلة ما قبل التأسـيس، مرحلة التأسـيس، مرحلة التشـغيل ومرحلة التقييم والتطوير)، وجميع هذه التحديات مرتبطة بشـكل أو بآخر ببيئة الاسـتثمار. ويصـنف آخرون، المعوقات التي تواجه هذه المشـروعات حسـب مصـدرها إلى معوقات ناجمة عن عوامل داخلية (تتعلق بالمشـروع

أو صـــاحب المشـــروع)، ومعوقات ناجمة عن عوامل خارجية (تتعلق بالقطاع والاقتصـــاد ككل وبالظروف الاقتصادية الدولية)، إضافةً إلى تقسيمات أخرى عديدة.

وللتقليل من تأثير هذه المعوقات، فإن ثمة مقومات لا بد من توفرها حتى تســتمر هذه المشــروعات في لعب الدور التنموي المطلوب والفاعل في عملية التنمية. ومن أهم هذه المقومات ســهولة ممارســة أنشــطة الأعمال، توفر البيئة الاقتصــادية والاجتماعية والســياســة والقانونية الداعمة، ازدياد الوعي الاســتثماري والادخاري لدى قطاع الأســر، بذل مزيد من الجهود لتطوير وتعزيز الروح الريادية ونشــر ثقافة العمل الحر لدى الشــباب والعاطلين عن العمل، توفير البنية التحتية المالية والتكنولوجية والخدمات الأســاســية المناســبة، العمل على إيجاد حاضــنات الأعمال التي تســاعد هذه المشــروعات في مراحلها التشــغيلية الأولى، تيسـير عملية الوصــول إلى والحصــول على التمويل، زيادة فرص الوصــول إلى الأســواق المحلية والخارجية، تسهيل عملية الحصول على خدمات تطوير الأعمال وزيادة فرص الحصول على المعلومات.

تعزيز الدور التنموي للمشــروعات الصــغرى والصــغيرة والمتوســطة ومســاعدتها في مواجهة التحديات التي تعاني منها يتطلب توفر البيئة الاقتصــادية والاجتماعية والســياســة والقانونية الداعمة، ازدياد الوعي الاســتثماري ونشــر ثقافة العمل الحر، توفير البنية التحتية المالية والتكنولوجية والخدمات الأســاســية المناســبة، تيســير عملية الوصــول إلى والحصــول على التمويل، زيادة فرص الوصــول إلى الأســواق المحلية والخارجية، تسهيل عملية الحصول على خدمات تطوير الأعمال، وزيادة فرص الحصول على المعلومات.

وعلى وجه التحديد، تعتبر بيئة الاســتثمار الجاذبة من أبرز مقومات تحســن الدور التنموي للمشــروعات الصــغرى والصــغيرة والمتوســطة، وأصــبح الاهتمام بتقييمها وتحســينها ضــرورة ملحة، وذلك لأسباب عديدة يبينها الشكل رقم (1).

الشكل رقم (1): أهم الأبعاد التي تعكس أهمية تحليل وتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

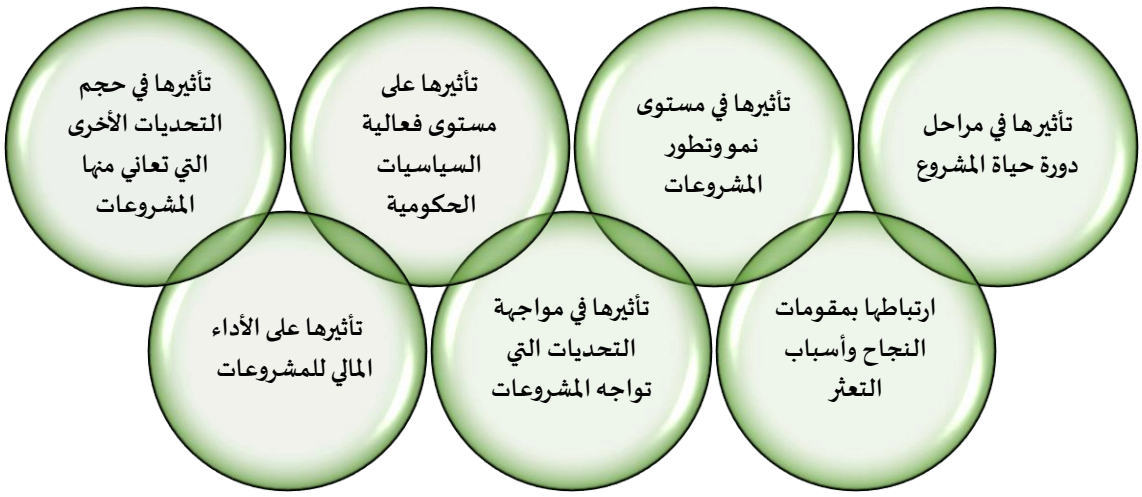

وعلى وجه التفصيل، أصبح تحليل وتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والسعي لتحسينها وبشكل مستمر محط اهتمام صانعي القرار ومُعدي الخطط الإنمائية والجهات المعنية بتحقيق أهدافها ومتابعة أولوياتها، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- اتساع مفهوم بيئة الاستثمار وشمولية عناصرها ومؤشراتها، حيث تشمل عناصر ومؤشرات اقتصادية واجتماعية وسياسية ومالية، إضافة إلى مؤشرات تتعلق بالبنية التحتية الأساسية والأطر التشريعية والمؤسسية والإجراءات الحكومية والبنية التحتية المالية والتكنولوجية.
- يعتبر ضعف بيئة الاستثمار من أبرز التحديات التي تعيق نمو وتطور القطاع الخاص بشكل عام والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، إلا أن خطورتها تكمن بأنها تحدي يخلق العديد من التحديات الأخرى.
- التأثير الواضح لبيئة الاستثمار على أداء رواد الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خلال مختلف مراحل دورة حياة المشروع.
- تأثير بيئة الاستثمار على فعالية السياسات والجهود الحكومية الرامية إلى تنمية القطاع الخاص بشكلٍ عام والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكلٍ خاص، وارتباط مفهوم وعناصر بيئة الاستثمار بمؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي والقدرة على تحقيق الأهداف الإنمائية.
- الدعوات المستمرة والواضحة لدعم ريادة الأعمال وتوفير مقومات تأسيس وتشغيل وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتذليل أسباب التعثر الناجمة عن بيئة الاستثمار.
- ارتباط بيئة الاستثمار بتحديات ومسائل مفصلية تتعلق بقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، أهمها: مسألة الحصول على التمويل، الحصول على الدعم الفني، نقص المعلومات، صعوبة الوصول إلى الأسواق، وضعف البنية التحتية التكنولوجية والمالية والخدمات الأساسية.
- تأثير بيئة الاستثمار على الأداء المالي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، حيث تؤثر في حجم الإيرادات والتكاليف وهيكلهما، وتؤثر بالتالي على قدرتها على الاستمرار.
- تساهم بيئة الاستثمار الجاذبة - في ظل المنافسة العالمية المتزايدة على جذب الاستثمارات – في تعزيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، ممّا يُعزز النشاط الاقتصادي ويُساهم في تنويع مصادر الدخل ويساعد في حفز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل وتحقيق التنمية المستدامة. كما يساعد تحسين بيئة الاستثمار في زيادة الإنتاجية وتوسيع القاعدة الإنتاجية وتعزيز فرص الابتكار والإبداع.

- تلعب بيئة الاستثمار دوراً رئيسياً في تحديد حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية وحجم المشروعات الاستثمارية التي ستجد طريقها الى التنفيذ، ويبين الشكل رقم (2) أبرز محددات الاستثمار.

الشكل رقم (2): أبرز محددات الاستثمار المحلي والأجنبي

تبرز أهمية تقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من اتساع مفهوم بيئة الاستثمار وشمولية عناصرها، تأثيرها على فعالية الجهود الحكومية الرامية إلى تنمية القطاع الخاص، تأثيرها على الأداء المالي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ودورها في تحديد حجم وتوزيع الاستثمارات المحلية والأجنبية.

وبناءً على ما سبق، يعرض هذا الإصدار من جسر التنمية عدة موضوعات تشمل: مفهوم بيئة الاستثمار وأهمية دراستها وتقييمها وتأثيراتها على أداء قطاع المشروعات الصغرى والمتوسطة، المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار، وعلاقة بيئة الاستثمار بالتحديات التي تواجه قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتأثيرها على الأداء المالي لهذه المشروعات. كما يقدم هذا الإصدار مجموعة من التوصيات والمقترحات العامة التي من شأنها المساعدة في تحسين بيئة الاستثمار بمفهومها الشامل وعناصرها ومؤشراتها المختلفة.

1. مفهوم وأهمية بيئة الاستثمار

تُعرف بيئة الاستثمار بأنها "مجموعة العوامل التي تشكل البيئة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارها والإطار القانوني والإداري والمؤسساتي الذي يحكم الاستثمارات المحلية والأجنبية". ويُعرفها البعض بأنها "مجموعة السياسات والمؤسسات والقوانين الاقتصادية التي تؤثر في ثقة المستثمر وقراراته في توجيه الاستثمارات". وتُعرف كذلك بأنها "مجموعة العوامل والظروف السياسية والاقتصادية والقانونية والتنظيمية والاجتماعية والثقافية التي تؤثر على قرارات المستثمرين وتحدد جاذبية الدولة أو المنطقة للاستثمار". وتُعرف أيضاً بيئة الاستثمار المناسبة بأنها "البيئة التي تتوفر فيها مقومات نجاح الاستثمار بأحجامه وقطاعاته المختلفة ومقومات استمراريته، بحيث تتيح للمستثمرين المحليين والأجانب إمكانية الاستثمار في فرص استثمارية واعدة". وتتأثر بيئة الاستثمار لدولة ما - سلباً أو إيجاباً - بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية والإقليمية والدولية.

وتتضمن عناصر بيئة الاستثمار جميع العوامل والتطورات والمتغيرات التي تؤثر في كل من حجم وتوزيع وعائد واستمرارية الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، البدائل المتاحة في السوق وهيكله، مستويات الأسعار وطبيعة المخاطر، والكفاءة الإنتاجية (الإنتاج بأقل التكاليف). كما تتضمن العوامل المتعلقة بالبنية التحتية الأساسية والمالية والتكنولوجية والأطر التنظيمية والمؤسسية التي تنظم الاستثمار والأطر التشريعية والقانونية التي تؤثر في القرارات الاستثمارية. وعليه، تعتبر بيئة الاستثمار الإطار العام والشروط المحيطة التي تؤثر على جذب وتوجيه وحماية الاستثمارات في بلد معين أو منطقة معينة.

وهنا يجب الإشارة إلى حقيقة مفادها أن البيئة الاستثمارية إما أن تكون طاردة للاستثمار (عوامل الطرد هي الغالبة بحيث تؤثر سلباً في حجم وتوزيع الاستثمارات)، أو أن تكون جاذبة للاستثمار (عوامل الجذب هي الغالبة بحيث تؤثر إيجاباً في حجم وتوزيع الاستثمارات)، ويتم تحديد ذلك من خلال تقييم عناصر ومؤشرات بيئة الاستثمار التي من أهمها المؤشرات ذات العلاقة بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية، جاهزية البنية الرقمية، التنمية البشرية، التنافسية العالمية، الشفافية (مدركات الفساد)، الاتفاقيات التجارية الدولية والثنائية، المخاطر المتعلقة بالاستثمار، سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، الابتكار والريادة وغيرها. وعند الحديث عن جاذبية الاستثمار لا سيما من وجهة نظر محايدة، فإنه من الضروري إبراز الدور المتزايد للتقارير والمؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى ملائمة وجاذبية

البيئة الاستثمارية، حيث أثبتت العديد من الدراسات وجود علاقة ودلاله إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين حجم الاستثمار المحلي من جهة، ومقدار ما يستقطبه من استثمار أجنبي مباشر من جهة أخرى.

ويُطلق البعض على بيئة الاستثمار أيضاً مصطلح "مُناخ الاستثمار"، وتتعدد التعريفات المتعلقة بمُناخ الاستثمار. ويُعرفه البعض بأنه "مجموعة من الأطر التنظيمية والمؤسسية والنظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والقانونية المؤثرة في القرارات الاستثمارية، ويشمل أيضاً الظروف المحيطة والتطورات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية التي لها تأثير إيجابي أو سلبي على كافة مؤشرات الاستثمار المحلي والأجنبي". وتُعرف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في الدول العربية مُناخ الاستثمار بأنه "مُجمل الأوضاع الاقتصادية والقانونية والسياسية والاجتماعية التي تُكون البيئة الاستثمارية والتي يتم على أساسها اتخاذ قرار الاستثمار".

وهنا نستنتج أن كل من بيئة الاستثمار ومُناخ الاستثمار يعتبران من المفاهيم المركبة لأن كل منهما يتعلق بعناصر اقتصادية وسياسية وقانونية واجتماعية وثقافية وتنظيمية ومالية وبيئية وتكنولوجية، إضافة إلى عناصر أخرى تتعلق بالاستقرار السياسي والأمني، البنية التحتية والخدمات الأساسية، سهولة الحصول على الأراضي، الشمول المالي والحصول على التمويل، مستوى التنمية البشرية، النظام المالي، وحجم وتوزيع الموارد الاقتصادية. وتساهم جميع هذه العناصر بشكل مباشر في خلق بيئة ملائمة لجذب الاستثمارات وتوجيهها بشكل يحقق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، أنظر الشكل رقم (3).

الشكل رقم (3): عناصر ومؤشرات بيئة الاستثمار ومُناخ الاستثمار

الأوضاع الاقتصادية والسياسية	السياسات الحكومية	البيئة والعوامل الاجتماعية	الأوضاع السياسية والأمنية	التشريعات والقوانين	الأطر التنظيمية ومنظومة المؤسسات	التطورات المحلية والاقليمية والدولية
حجم ونوعية البنية التحتية	مستوى التطور التكتولوجي والابتكار	نوعية الخدمات الأساسية وأسعارها	حجم السوق واستقراره	الموارد الاقتصادية ونوعيتها وأسعارها	النظام والسوق المالي	ظروف سوق العمل والتنمية البشرية

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المتخصصين يستخدمون مصطلح "بيئة الأعمال" كبديل لمصطلح "بيئة الاستثمار"، إلا أنه يمكن القول أن مفهوم بيئة الاستثمار أشمل بحيث يشمل بيئة الأعمال (التي تقيس سهولة ممارسة الأعمال من حيث الوقت اللازم والإجراءات والتكلفة)، إضافة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية والتشريعية والتنظيمية. وبشكل عام يمكن تلخيص مفهوم بيئة الاستثمار المناسبة بأمرين هامين، أولهما، إمكانية اتخاذ القرار الاقتصادي الرشيد، وهذا يرتبط بكل ما يتعلق بفكرة عدم اليقين (مرحلة تأسيس المشروعات الاستثمارية)؛ وثانيهما، كل ما يمكن أن يؤثر على التكلفة والعائد ويرتبط بالمخاطر (مراحل بناء وتشغيل وتطوير المشروعات).

مفهوم بيئة الاستثمار أشمل من مفهوم بيئة الأعمال التي تقيس سهولة ممارسة الأعمال من حيث الوقت اللازم والإجراءات والتكلفة، حيث يشمل إضافة إلى ذلك العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية والتشريعية والتنظيمية والعوامل المتعلقة بالبنية التحتية.

وبناء على ما سبق، يمكن القول إن تحفيز الاستثمار المحلي وتشجيع الاستثمار الأجنبي في المشروعات بمختلف أحجامها وقطاعاتها يحتاج إلى بيئة استثمار جاذبة تتوفر فيها مقومات النجاح والاستمرارية ابتداءً من توفر الفرص الاستثمارية (يمكن تحديدها في خرائط الاستثمار وبنك الفرص الاستثمارية) وصولاً إلى سهولة تحويل هذه الفرص إلى مشروعات حقيقية (سهولة التأسيس والتسجيل والبناء والحصول على الخدمات، الحصول على التمويل، الوصول إلى الأسواق، والحصول على الدعم الفني والمعلومات). وتحتاج عملية تشجيع الاستثمار أيضاً إلى استقرار سياسي و اقتصادي واجتماعي وأمني، تشريعات مالية وقانونية مشجعة تسهل عملية الاستثمار وتشريعات ضريبية محفزة، وعي استثماري وادخاري لدى المجتمع (ثقافة العمل الحر ولحساب النفس التي تشجع المدخرين على تقبل المخاطرة المصاحبة للاستثمار)، سهولة الوصول إلى التمويل والدعم المؤسسي والمعلومات والأسواق المحلية والخارجية، توفر البنية التحتية التكنولوجية وشبكات الاتصال والخدمات الأساسية المناسبة، إضافةً إلى وجود جهاز مصرفي وسوق مالي فعّالَيْن.

وثمة تساؤلات عديدة تظهر عند الحديث عن و اقع ومحددات وبيئة الاستثمار في الدول العربية أبرزها: ما هي عناصر بيئة الاستثمار ومؤشرات تقييمها؟ هل يمكن تقييم بيئة الاستثمار في الدول العربية من و اقع التقارير الدولية ذات العلاقة؟ كيف يمكن للباحثين والمتخصصين تقييم بيئة الاستثمار من خلال عناصرها ومؤشراتها الفرعية المختلفة؟ كيف يمكن تقييم الأطر المؤسسية والتنظيمية والأطر التشريعية والقانونية المنظمة للاستثمار بشكل عام والاستثمار في مجال ريادة الأعمال

والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؟ كيف يتم استقراء آراء المستثمرين المحليين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الاستثمارية بأحجامها المختلفة حول بيئة الاستثمار من خلال تجاربهم الشخصية في مجال الاستثمار؟ كيف يمكن تحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ؟. وتتضمن الأجزاء القادمة من هذا الإصدار إجابة على التساؤلات السابقة.

2. مؤشرات تقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يوجد منهجيات شاملة وواضحة لتقييم بيئة الاستثمار، وتتضمن هذه المنهجيات مجموعة من الخطوات والمراحل المنظمة تعتمد على جمع وتحليل بيانات من مصادر متعددة (التقارير الدولية والإقليمية والمحلية والأبحاث العلمية والدراسات الاستشارية والدراسات الميدانية وآراء الخبراء والمتخصصين..الخ). ويمكن لأي جهة تقييم بيئة الاستثمار بالاعتماد على عدة أطراف هي:

- المؤسسات الإقليمية والدولية والتي يمكن الاستفادة من نتائج التقارير والمؤشرات الصادرة عنها في تقييم بيئة الاستثمار بعناصرها ومؤشراتها المختلفة. وتقدم التقارير والمؤشرات الدولية تقييم من طرف خارجي محايد لبيئة الاستثمار في دولة ما، كما تسهل عمليات المقارنة بين الدول من حيث مستوى جاذبية وملائمة بيئة الاستثمار وذلك استناداً إلى ترتيب الدولة في هذه التقارير والمؤشرات.
- الباحثين والاقتصاديين والمتخصصين في دولة ما، وما يصدر عن المؤسسات المحلية من دراسات وتقارير يمكن من خلالها الاستدلال على مستوى جاذبية بيئة الاستثمار في هذه الدولة، إضافة إلى نتائج تقييمهم للأطر التشريعية والمؤسسية.
- المستثمرين المحليين (رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة) والمستثمرين الأجانب من خلال استقصاء آرائهم حول عناصر بيئة الاستثمار والاستدلال من تجاربهم وتقييماتهم على نقاط القوة و/أو أوجه القصور في بيئة الاستثمار ومستوى سهولة ممارسة الأعمال في الدولة قيد الدراسة.

يوجد منهجيات شاملة لتقييم بيئة الاستثمار، ويمكن تقييم بيئة الاستثمار بالاعتماد على المؤسسات الإقليمية والدولية ونتائج التقارير والمؤشرات الصادرة عنها، التقارير المحلية ونتائج تقييم الباحثين، والمستثمرين المحليين والأجانب من خلال استقصاء آرائهم حول عناصر بيئة الاستثمار والاستدلال من تجاربهم على نقاط القوة و/أو أوجه القصور في بيئة الاستثمار.

أولاً: تقييم بيئة الاستثمار من خلال التقارير والمؤشرات الدولية

تصدر العديد من المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية وبشكل دوري عدداً من التقارير والمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية، وذلك بهدف استعمالها من قبل واضعي الخطط وراسمي السياسات التنموية وصناع القرار والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي والمستثمرين ووكالات التصنيف الدولية. وأصبحت العديد من هذه التقارير والمؤشرات مرجعاً أساسياً للحكومات والمستثمرين ومنظمات الأعمال كونها تسهل دراسة وتقييم أداء الدول في العديد من المجالات التي تناقشها وتختص فيها هذه التقارير وإجراء دراسات المقارنة مع الدول ذات أفضل أداء. وعلى وجه التحديد، تُستخدم نتائج بعض التقارير والمؤشرات الإقليمية والدولية لتقييم بيئة الاستثمار كونها تقدم بيانات ومعلومات موضوعية وشاملة وتساعد في تقييم مدى جاذبية واستقرار بيئة الاستثمار في بلد معين مقارنةً بالدول الأخرى، ويبين الشكل رقم (4) أبرز المؤشرات الدولية ذات العلاقة بتقييم بيئة الاستثمار.

الشكل رقم (4): أبرز التقارير والمؤشرات الدولية ذات العلاقة بتقييم بيئة الاستثمار

مؤشر الابتكار العالمي	مؤشر ريادة الأعمال العالمي	مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال (قيد المراجعة والتقييم)
مؤشر عدد الاتفاقيات ذات الصلة بالاستثمار	مؤشر الحرية الاقتصادية	مؤشر القدرات الإنتاجية
مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر	مؤشر الحوكمة العالمية	مؤشر عدد الاتفاقيات الثنائية
مؤشر تنمية الحكومة الالكترونية	مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالتجارة	مؤشرات مخاطر الدول المتعلقة بالاستثمار والأعمال
مؤشر التنمية المستدامة	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر التنافسية العالمية
مؤشر الشركات الناشئة	مؤشرات الأداء الاقتصادي الداخلي	

وهنا نشير إلى وجود علاقة وثيقة بين المؤشرات الإقليمية والدولية وترتيب الدول في هذه المؤشرات من جهة ومستوى جاذبية بيئة الاستثمار في هذه الدول من جهة أخرى. وعلى سبيل المثال، نورد بعض الأمثلة التوضيحية التالية:

- تقيس مؤشرات "سهولة ممارسة الأعمال" و"الحرية الاقتصادية" مدى سهولة إجراءات تأسيس الشركات، الحصول على التراخيص، حماية المستثمرين، سهولة الحصول على التمويل وغيرها

من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر على حجم الاستثمار المحلي في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما تؤثر في جاذبية الدولة للاستثمار الأجنبي. ويشير تحسن ترتيب الدولة قيد الدراسة في هذه المؤشرات إلى تحسن الظروف العامة وتحسن بيئة الاستثمار.

- تكون الدول ذات الأداء المرتفع في مؤشر الابتكار العالمي أكثر تحفيزاً للاستثمار المحلي وجاذبية للاستثمار الأجنبي، خاصةً في القطاعات التكنولوجية وقطاع الصناعات المتقدمة. ويعكس تحسن ترتيب الدولة قيد الدراسة في المؤشر تحسن في القدرات الابتكارية وجودة البنية التحتية وتوفر المواهب والموارد اللازمة لتطوير منتجات وخدمات ابتكارية.
- تتسم العلاقة بين مؤشر التنافسية وبيئة الاستثمار بالترابط والتأثير المتبادل، فالدول ذات المؤشرات التنافسية العالية تتمتع عادةً ببيئة استثمارية جاذبة، وذلك بفضل توفر البنية التحتية المتطورة والقوى العاملة الماهرة والأنظمة والقوانين الداعمة للأعمال، مما يجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ويُعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة. وبالمقابل، تُساهم بيئة الاستثمار الجاذبة في تحسين مؤشر التنافسية للبلد، وذلك من خلال تشجيع الابتكار وتطوير الأعمال ورفع كفاءة الإنتاج. وعليه، تُعدّ العلاقة بين مؤشر التنافسية وبيئة الاستثمار علاقة تكاملية، حيث يُعزز كل منهما الآخر.
- يعكس ترتيب الدولة في مؤشر الحرية الاقتصادية مدى حرية الأفراد والمؤسسات في ممارسة النشاط الاقتصادي، لذا يوجد ارتباط وثيق لهذا المؤشر مع بيئة الاستثمار في أي دولة، فعندما يزداد مستوى الحرية الاقتصادية (يتحسن ترتيب الدولة في المؤشر)، فإن ذلك يشجع المستثمرين المحليين على القيام بتنفيذ وتطوير مشروعات استثمارية، كما أن انخفاض البيروقراطية والتنظيمات المعقدة وتخفيف الأعباء الضريبية يسهل عملية الاستثمار وتأسيس الشركات.
- هناك علاقة وطيدة بين مؤشر المعرفة العالمي وبيئة الاستثمار في أي دولة، فمؤشر المعرفة العالمي يقيس قدرة الاقتصادات على استخدام وإدارة المعرفة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، وهذا بدوره له انعكاسات مباشرة على جودة بيئة الاستثمار. وعليه، فإن الدول ذات الترتيب المرتفع في المؤشر تتمتع بنظم تعليمية وبحثية متطورة، وبنية تحتية رقمية حديثة، وسياسات داعمة للابتكار والتكنولوجيا. وكل هذه العوامل تعزز من جاذبية هذه الدول كوجهات استثمارية، وتحفز المستثمرين المحليين على توجيه استثماراتهم بشكل فعال. وبالمقابل، الدول ذات الترتيب المنخفض غالباً ما تعاني من بيئة استثمارية ضعيفة، بسبب تدني مستوى البنية التحتية والخدمات المساندة للاستثمار. مما يشكل تحدياً كبيراً أمام جذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية.

ولمزيد من التحليل والاطلاع حول هذه التقارير والمؤشرات، يمكن الاطلاع على دليل "المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني" الذي أصدره المعهد العربي للتخطيط

في 2019 و2020. ويقدم هذا الدليل مجموعة من أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية (19 مؤشر) تصدرها عدة منظمات ومؤسسات دولية تغطي العديد من المجالات والقضايا الاقتصادية والاجتماعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إدراج بعض المؤشرات الإضافية كالدليل الدولي للمخاطر القطرية، إضافة إلى بعض المؤشرات التي تعكس أداء بعض القطاعات السلعية والخدمية كمؤشر تنويع الصادرات، ومؤشر تنافسية السياحة والسفر، المؤشر العالمي للأمن الصحي، ومؤشر الأمن الغذائي العالمي، ومؤشر تمكن أنشطة الأعمال في الزراعة.

تعتبر التقارير والمؤشرات الإقليمية مرجعاً أساسياً للمستثمرين ومنظمات الأعمال كونها تسهل دراسة وتقييم أداء الدول في العديد من المجالات التي تناقشها وتختص فيها هذه التقارير وإجراء دراسات المقارنة مع الدول ذات أفضل أداء. وقد ثبت وجود علاقة وثيقة بين ترتيب الدول في المؤشرات الدولية من جهة ومستوى جاذبية بيئة الاستثمار في هذه الدول من جهة أخرى.

ثانياً: تقييم بيئة الاستثمار من قبل الباحثين والاقتصاديين والمتخصصين من خلال التقارير المحلية

بعد تحليل المؤشرات والتقارير الإقليمية والدولية والتعرف على جاذبية بيئة الاستثمار في دولة معينة من خلال ترتيب الدولة في هذه المؤشرات، يمكن للباحثين والاقتصاديين والمتخصصين في هذا المجال والعاملين في هيئات الاستثمار وغيرها من الجهات ذات العلاقة تقييم بيئة الاستثمار من خلال استخدام التقارير الاقتصادية المحلية ومؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي ومؤشرات البنية التحتية الأساسية ومؤشرات البنية التحتية المالية والتكنولوجية ومؤشرات سهولة ممارسة الأعمال بشكل عام وللمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص. وبعد هذه الخطوة، يمكن للباحثين استنتاج مستوى الانسجام بين نتائج التقارير والمؤشرات الدولية ونتائج تحليل البيانات والمعلومات والتقارير والمؤشرات المحلية. وعلى الرغم من أهمية العناصر السابقة لبيئة الاستثمار، إلا أن تقييم شمولية الأطر التنظيمية والمؤسسية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من جهة والأطر القانونية والتشريعية من جهة أخرى بات أمراً ضرورياً للحصول على تقييم شامل لبيئة الاستثمار لا سيما في ظل صعوبة الاستدلال على طبيعة وشمولية هذه الأطر بوضوح سواء من التقارير المحلية والإقليمية والدولية. وعليه، نعرض فيما يلي بعض المحاور والتساؤلات التي يمكن من خلالها أن يقوم الباحثون والمتخصصون بتقييم الأطر التنظيمية والمؤسسية والأطر التشريعية والقانونية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واستخدام نتائج هذا التقييم في الحكم على بيئة الاستثمار في الدولة قيد الدراسة.

تقييم الأطر التنظيمية والمؤسسية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

يشمل مفهوم الأطر التنظيمية والمؤسسية الأجهزة والجهات الحكومية المنوط بها وضع قواعد للرقابة والإشراف والمتابعة وتطوير السياسات والخطط الاستراتيجية وتنظيم إجراءات تسجيل وترخيص المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما يشمل المؤسسات غير الحكومية المعنية بتمويل ودعم ورعاية هذه المشروعات كغرف التجارة والصناعة والجمعيات والاتحادات ذات العلاقة. وتمارس الجهات والأجهزة الحكومية في الدول العربية دورها التنظيمي والرقابي والإشرافي على قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وفق نموذجين. أما النموذج الأول، ينطوي على وجود مؤسسة أو هيئة يتم إنشاؤها خصيصاً للإشراف والرقابة على قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالتعاون مع بعض الجهات الأخرى ذات العلاقة (الهيئة العامة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة – المملكة العربية السعودية، مجلس المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة- دولة الإمارات العربية المتحدة، الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة - دولة الكويت، وفي جمهورية مصر العربية يسند هذا الدور للهيئة العامة للرقابة المالية). وينطوي النموذج الثاني على تعدد الجهات المعنية بالإشراف والرقابة على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، بحيث تتوزع مسؤوليات الرقابة الإشراف والمتابعة فيما بين هذه الجهات حسب الاختصاص. وتشمل الجهات الأخرى غرف الصناعة والتجارة وزارات الصناعة والتجارة والتخطيط والمالية والاقتصاد والريادة والبنك المركزي وهيئات الاستثمار والاتحادات والعديد من الجهات الحكومية الأخرى والتي تختلف مسمياتها من دولة إلى أخرى. أما الدول التي لا تتوفر لديها أجهزة مختصة في هذا الشأن فتشمل كل من الأردن ولبنان وفلسطين وتونس والمغرب والسودان وموريتانيا، حيث تتعدد فيها الجهات المنوط بها الاهتمام بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وتتوزع مسؤوليات الرقابة والإشراف والمتابعة فيما بين الوزارات والجهات الحكومية ذات الصلة.

ويتم تقييم منظومة المؤسسات الداعمة والراعية والممولة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال عدة مؤشرات أهمها: مدى اكتمال وشمولية المنظومة وتنوعها وشمولية خدماتها ومستوى التنسيق فيما بينها وعدد المؤسسات وفروعها وقائمة الخدمات التي تقدمها وشمولية الفئات المستهدفة. وتُعتبر شمولية الخدمات المقدمة من أبرز مؤشرات تقييم الأطر المؤسسية ومنظومة المؤسسات الراعية والممولة للقطاع. ولمزيد من التحليل للأطر التنظيمية والمؤسسية المنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في أي من الدول، تظهر العديد من الاستفسارات والتساؤلات التي تساعد الإجابة عليها في فهم الواقع وتحديد نقاط القوة وأوجه القصور. ويبين الجدول رقم (1) ملخص بأبرز التساؤلات التي يُمكن الإجابة عليها والبحث فيها من تقييم منظومة المؤسسات الراعية والممولة للمشروعات

الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يُمكن من الوصول إلى تقييم موضوعي لنقاط القوة وأوجه القصور في الأطر المؤسسية والتنظيمية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وهنا نشير إلى أن الإجابة على التساؤلات الواردة في الجدول من قبل الباحثين والمتخصصين يتطلب جهوداً لا بأس بها للبحث في عدة مجالات وموضوعات.

الجدول رقم (1): أبرز مؤشرات تقييم الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

البيان	نعم	لا
يوجد هيئة متخصصة بالإشراف على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد جهات أخرى حكومية وغير حكومية تشرف على القطاع؟		
يوجد تضارب بين دور الجهة المعنية بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والجهات الأخرى؟		
يوجد وحدات لتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في بعض الجهات الحكومية؟		
يوجد مؤسسات مصرفية تقدم بعض خدمات التمويل والخدمات المصرفية الأخرى؟		
يوجد مؤسسات غير تمويلية تقدم الخدمات غير التمويلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد مؤسسات مصرفية تقدم خدمات تمويلية تجارية ووفقاً للشريعة؟		
يوجد إدارات ووحدات متخصصة لتمويل المؤسسات داخل بعض المؤسسات المصرفية؟		
يوجد مؤسسات غير مصرفية تقدم الخدمات للمشروعات- تجاري وإسلامي؟		
يوجد شركات للتمويل الأصغر- تجاري و/أو إسلامي؟		
يوجد شركات للتأجير التمويلي؟		
يوجد حاضنات ومسرعات أعمال.		
يوجد مؤسسات تتعامل مع أساليب التمويل الحديثة؟		
يوجد بعض المستثمرين الملائكيين؟		
تنتشر أساليب التمويل الحديثة- منصات التمويل والتمويل الجماعي؟		
يوجد صناديق لرأس المال المغامر؟		
يوجد مؤسسات تنظم استخدام أموال الوقف في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد مؤسسات تنظم استخدام أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد مؤسسة حكومية أو غير حكومية أو مشتركة لضمان القروض؟		
يندرج قطاع التأمين ضمن منظومة المؤسسات التي تساهم في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد بورصة خاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد آلية لتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال سوق المال؟		
يوجد دور بارز للبنك المركزي في تسهيل الحصول على التمويل؟		
يوجد كفالات مالية تقدمها الدولة لضمان قروض المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد شركة أو وكالة لتوفير البيانات – شركات الاستعلام الائتماني تتبع البنك المركزي؟		
يوجد شركة أو وكالة للاستعلام الائتماني مملوكة للقطاع الخاص (بنوك وشركات مالية واستثمارية) ؟		
يوجد استراتيجية للشمول المالي؟		
يوجد استراتيجية للتمويل الأصغر؟		
يوجد مؤسسات تمويلية متخصصة ببعض القطاعات الهامة – بنك صناعي أو مؤسسة للإقراض الزراعي؟		
يوجد مؤسسات متخصصة بتمويل المرأة فقط؟		
يوجد آلية واضحة للتنسيق بين الجهات الراعية والداعمة؟		
منظومة المؤسسات التمويلية وغير التمويلية مكتملة وشاملة؟		
يوجد استراتيجية وطنية لتنمية ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		

وفي إطار تقييم الأطر التنظيمية والمؤسسية وبناءً على نتائج هذا التقييم، يقدم الباحثون والمتخصصون بالشأن الاقتصادي مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) ضرورة العمل على استكمال منظومة المؤسسات الراعية والداعمة والممولة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (2) إجراء تقييم دوري للمؤسسات الحالية وقياس مستوى قدرتها على توفير الاحتياجات الملحة من الخدمات التمويلية وغير التمويلية مع المقارنة مع أفضل الممارسات الدولية والإقليمية. (3) وضع آلية للتنسيق بين كافة الأطراف من أجل تقليل مستوى التضارب وزيادة الكفاءة والإنتاجية. (4) توفير الدعم المستمر لإنشاء مؤسسات غير مصرفية خاصة وحكومية تقدم الخدمات التمويلية التي تلبي الاحتياجات. (5) توفير الدعم اللازم لإنشاء مؤسسات للتمويل الأصغر لا سيما في المناطق ذات الدخل المنخفض. (6) إنشاء وتعزيز دور شركات التأجير التمويلي. (7) زيادة مستوى انتشار حاضنات ومسرعات الأعمال لما لها من دور هام في تقديم الدعم خلال المراحل الأولى. (8) الاستفادة من الممارسات الدولية في مجال أساليب التمويل الحديثة ونشر الوعي بأهمية المستثمرين الملائكيين ومنصات التمويل. (9) دعم توفير مصادر لتمويل المشروعات الناشئة والتي من أهمها صناديق رأس المال المغامر. (10) وضع الآلية المناسبة لتعزيز فرص استخدام أموال الوقف في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (11) وضع الآلية المناسبة لتعزيز فرص استخدام أموال الزكاة في تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (12) إنشاء وتفعيل مؤسسات وبرامج ضمان القروض. (13) ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتشجيع قطاع التأمين وإدراجه ضمن منظومة المؤسسات التي تساهم في الحصول على التمويل وذلك على غرار الممارسات الدولية. (14) التسريع في إنشاء بورصة خاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة أو تبني فكرة إدراج المشروعات الصغيرة والمتوسطة في البورصة. (15) إنشاء شركات للاستعلام الائتماني وتعزيز دورها إن وجدت. (16) تبني استراتيجية للشمول المالي. (17) تبني استراتيجية للتمويل الأصغر. (18) تقييم مدى الحاجة لإنشاء مؤسسة متخصصة بتمويل المرأة. وأخيراً، (19) ضرورة العمل على تعزيز منظومة مؤسسات الدعم الفني وتوسيع شريحة الخدمات المقدمة وشريحة المستفيدين وتعزيز مستوى انتشارها.

يتم تقييم منظومة المؤسسات الراعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال تقييم مدى اكتمال وشمولية المنظومة وتنوعها، عدد المؤسسات وفروعها، شمولية خدماتها، مستوى التنسيق فيما بينها، وشمولية الفئات المستهدفة.

تقييم الأطر التشريعية والقانونية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

تشتمل الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على القوانين والتشريعات التي تنظم نشاط هذه المشروعات وتنظم عمل الجهات ذات العلاقة وقوانين تشجيع الاستثمار، إضافة إلى المحاكم التجارية المتخصصة وقوانين وآليات التحكيم وفض النزاعات التجارية الخاصة بهذه المشروعات. في هذا الجانب، أنهت مجموعة من الدول العربية إصدار بعض القوانين واللوائح المختصة بتنظيم الكثير من أنشطة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وتشمل الدول التي لديها قوانين تختص بتنظيم نشاط المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة كل من الكويت، الإمارات، فلسطين، مصر، وموريتانيا. أما الدول التي لا تتوفر لديها قوانين مخصصة لتنظيم نشاط المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة فتعتمد في هذا المجال على القوانين القائمة والمتعلقة بقطاع الشركات بشكل عام، وتشمل هذه الدول كل من الأردن، السعودية، لبنان، السودان، تونس، والمغرب حيث تختلف القوانين والتشريعات المستخدمة باختلاف النشاط، وتعتمد الدول في هذا المجال على القوانين القائمة والمتعلقة بالاستثمار والشركات بشكل عام. أما فيما يتعلق بالأجهزة العدلية وآليات التحكيم المختصة بفض النزاعات المتعلقة بالمشروعات الاقتصادية بشكل عام، فقد شهدت تطور في عدد من الدول، حيث تتوفر لدى كل من السعودية والسودان والإمارات ومصر والمغرب محاكم تجارية متخصصة للنظر في مختلف الدعاوى المرتبطة بالاقتصاد والاستثمار والتجارة. أما في بقية الدول، يتم عرض الدعاوى المتعلقة بهذا الجانب في إطار المحاكم العامة. أما فيما يتعلق بقوانين التحكيم وآليات فض النزاعات، تتوفر لدى غالبية الدول قوانين وآليات للتحكيم وفض النزاعات. أما على صعيد تطوير القوانين المرتبطة بتشجيع الاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تتوفر لدى العديد من الدول العربية قوانين لتشجيع الاستثمار (بمسميات مختلفة)، وتعطي هذه القوانين بعض المزايا والحوافز لأنشطة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وإلى جانب هذه القوانين، تلجأ بعض الدول العربية إلى اتخاذ تدابير أخرى لتمكين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المنافسة من خلال منحها حصة من المشتريات الحكومية.

وعليه، نخلص إلى أن تحليل الأطر التشريعية والقانونية المنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة يتطلب البحث في عدة مجالات وموضوعات تتعلق بشمولية وملاءمة التشريعات، كما يتطلب الإجابة على العديد من الاستفسارات والتساؤلات. ويبين الجدول رقم (2) ملخص بأبرز التساؤلات التي تمكن الإجابة عليها والبحث فيها من تقييم الأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بالشكل الذي يمكن الباحثين من الاستناد عليها للوصول إلى تقييم موضوعي لنقاط القوة وأوجه القصور.

الجدول رقم (2): أبرز مؤشرات تقييم الأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

البيان	نعم	لا
يوجد قانون لتشجيع الاستثمار المحلي؟		
يوجد تشريعات خاصة لتعزيز الاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
التشريعات التي تنظم نشاطات المشروعات الصغيرة والمتوسطة شاملة تنظم نشاطها خلال مختلف مراحل حياتها؟		
تضمن التشريعات القدرة على إنفاذ القوانين والتشريعات الخاصة بهذه المشروعات؟		
التشريعات واضحة وتتصف بالاستقرار؟		
يوجد محاكم تجارية للنظر بالقضايا التجارية بشكل عام والمتعلقة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص؟		
الآليات المتبعة للتعامل مع النزاعات التجارية الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة واضحة وبسيطة؟		
تنسجم تشريعات العمل والتشغيل مع متطلبات تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
التشريعات والأطر القانونية التي تحمي حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة شاملة؟		
يوجد تشريعات للحماية من المنافسة الأجنبية وتنظيم المنافسة المحلية؟		
توجد تدابير وتشريعات خاصة بمنع الاحتكار؟		
يوجد تشريعات وحوافز تزيد من فرص حصول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على التمويل؟		
يوجد تشريعات وحوافز تزيد من فرص حصول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الدعم الفني؟		
يوجد تشريعات وحوافز تزيد من فرص وصول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى الأسواق؟		
يوجد تشريعات تمنح المشروعات الصغيرة والمتوسطة إعفاءات وحوافز ضريبية وغير ضريبية ومزايا تفضيلية لتمكينها؟		
يوجد تعريف وطني للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد تشريعات وقوانين تضمن حصة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المشتريات الحكومية؟		
يوجد تشريعات تتضمن حوافز تشجع على التعاقد بالباطن فيما بين الشركات الكبرى والمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟		
يوجد تشريعات تساعد في إدماج المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ضمن سلاسل القيمة المحلية والعالمية؟		

وفي إطار تقييم الأطر التشريعية والقانونية وبناءً على نتائج هذا التقييم، يقدم الباحثون والمتخصصون بالشأن الاقتصادي عادة مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) ضرورة صياغة تعريف وطني للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (2) ضرورة إيجاد تشريعات تتضمن حوافز أو مزايا تفضيلية لهذه المشروعات وتحديثها بما يتلاءم مع التطورات. (3) إيجاد محاكم تجارية متخصصة للنظر في القضايا التجارية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (4) الحرص على أن تتضمن التشريعات الاقتصادية مزايا حسب حجم المشروع أو القطاع الذي يعمل فيه كأن تُعطى مزايا للمشروعات الصغرى أو المشروعات الصناعية أو المشروعات المملوكة لفئة معينة وهكذا. (5) صياغة قانون لتشجيع الاستثمار المحلي على غرار قانون تشجيع الاستثمار الأجنبي. (6) تبني استراتيجية خاصة بتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (7) صياغة تشريعات خاصة تمنح حوافز لتعزز فرص التصدير للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، و إيجاد حوافز ومزايا لزيادة فرص استيراد وتوطين التكنولوجيا. (8) إيجاد التشريعات التي تمنح المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة المزيد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية. (9) تفعيل القوانين المتعلقة بالمشتريات

والمناقصات وإلزام الشركات التي تحصل على مناقصات حكومية بأن يكون للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة نصيب من هذه المناقصات. (10) تقديم الحوافز والدعم المالي لتشجيع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على اختراق الأسواق الخارجية. (11) إيجاد تشريعات تتضمن حوافز تشجع على التعاقد بالباطن فيما بين الشركات الكبرى والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (12) صياغة قوانين وتشريعات تنظم دخول قطاع التأمين إلى منظومة المؤسسات الداعمة والراعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (13) تضمين التشريعات القائمة بنود تتضمن حوافز لتعزيز فرص الاستثمار في قطاعات رئيسية وفرعية معينة (ذات الأولوية) ومناطق جغرافية معينة من أجل تعزيز التوازن التنموي. (14) صياغة التشريعات التي تساهم في استغلال أموال الوقف والزكاة في سد فجوة التمويل.

ثالثاً: تقييم بيئة الاستثمار من خلال استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال

يلجأ الباحثون والمتخصصون في مجال الاستثمار إلى استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول تقييمهم لبيئة الاستثمار من واقع تجاربهم العملية ونشاطاتهم التجارية والاستثمارية وذلك للوصول إلى بعض المعلومات التي يصعب الحصول عليها من التقارير والمؤشرات الدولية ومن التقارير المحلية. ويساعد استقراء آراء المستثمرين في الوصول إلى تقييم موضوعي وعملي يدعم نتائج تقييم بيئة الاستثمار من خلال التقارير والمؤشرات الدولية ومن خلال العمل المكتبي للباحثين والمتخصصين. وللوصول إلى النتائج المطلوبة بخصوص تقييم المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة لبيئة الاستثمار في دولة ما، يمكن إعداد استبانات خاصة لاستقراء آرائهم حول عناصر بيئة الاستثمار والمؤشرات الفرعية الخاصة بكل عنصر. وتتضمن عناصر بيئة الاستثمار- التي ستُستخدم في هذا الإصدار- سبعة عناصر رئيسية، كما هو مبين في الشكل رقم (5). ويتم تقييم كل عنصر من هذه العناصر من خلال استقراء آراء المستثمرين حول مجموعة من المؤشرات الفرعية الخاصة بهذا العنصر، حيث يطلب منهم تقييم كل من مؤشر من هذه المؤشرات الفرعية وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي أو الثلاثي، ليتم بعدها حساب متوسط القيم والحصول على مؤشر تقييمهم لبيئة الاستثمار ونقاط القوة وأوجه القصور.

الشكل رقم (5): العناصر الرئيسية لبيئة الاستثمار

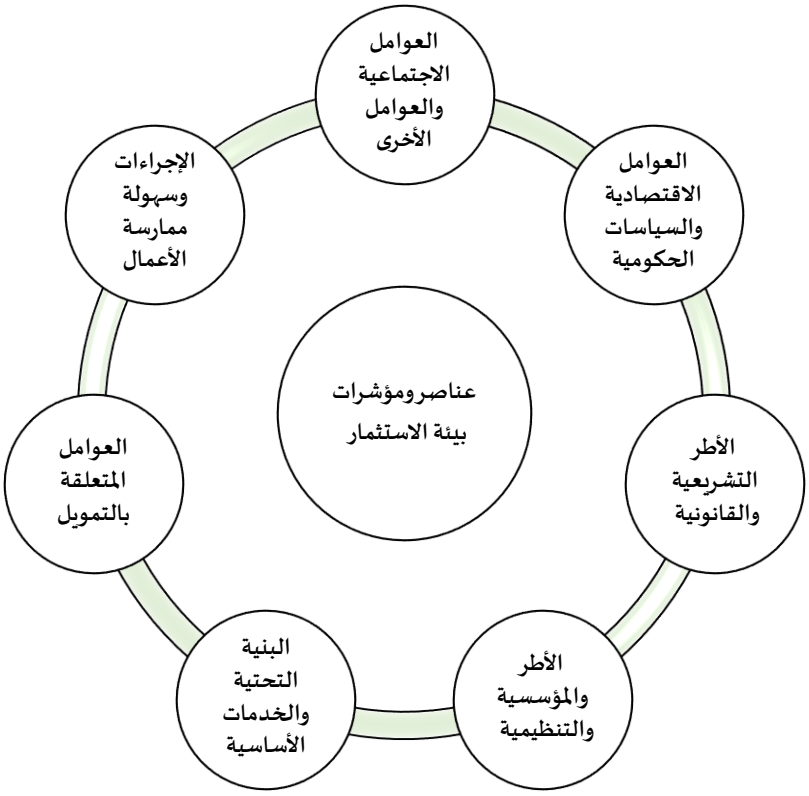

إن استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول تقييمهم لبيئة الاستثمار من و اقع تجاربهم العملية ونشاطاتهم التجارية والاستثمارية يساعد في الوصول إلى بعض المعلومات والحقائق التي يصعب الحصول عليها من التقارير والمؤشرات الدولية ومن التقارير المحلية. وتكمّل نتائج استقراء آراء المستثمرين نتائج تقييم بيئة الاستثمار من خلال التقارير والمؤشرات المحلية والاقليمية والدولية و/أو من خلال العمل المكتبي للباحثين والمتخصصين.

عنصر العوامل الاقتصادية والسياسية والسياسات الحكومية

تتضمن المؤشرات التي يتم استخدامها لتقييم عنصر "العوامل الاقتصادية والسياسية والسياسات الحكومية" من قبل المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ما يلي: حجم السوق ومستوى التعاون بين القطاعين العام والخاص والانفتاح الاقتصادي والمتغيرات الاقتصادية الدولية والأداء الاقتصادي العام وفعالية واستقرار السياسات الحكومية المالية والنقدية والاستقرار المالي والاقتصادي، إضافة إلى بعض المؤشرات الفرعية الأخرى. ويبين الجدول رقم (3) قائمة المؤشرات الفرعية المقترحة التي تستخدم لتقييم العوامل الاقتصادية والسياسية والسياسات الحكومية.

الجدول رقم (3): المؤشرات الفرعية الخاصة بتقييم عنصر العوامل الاقتصادية والسياسية والسياسات الحكومية من قبل المستثمرين ورواد الأعمال

المؤشرات
مستوى الاستقرار في سعر الصرف مقابل العملات الأخرى
مستوى الانفتاح الاقتصادي
مستوى الاستقرار في السياسات الاقتصادية- المالية والنقدية والتجارية
مستوى ملائمة الظروف الاقتصادية المحلية للتوسع في الاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى اتساع حجم السوق ودوره في تشجيع الاستثمار وتأسيس وتطوير المؤسسات
مستوى الاستقرار في أسعار الفائدة ودورها في تحفيز الاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى الاستقرار في المستوى العام للأسعار
مستوى الاستقرار في أسعار عناصر الإنتاج وسهولة الحصول عليها
مستوى التوجه للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية لإدارة وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى السياسات الداعمة للتصدير
مستوى التعاون بين القطاعين الخاص والعام لدعم ريادة الأعمال وبيئة الاستثمار
فاعلية السياسات الضريبية في دعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى استقرار النظام السياسي
مستوى سيادة القانون (استقلالية النظام القضائي وفعالية إنفاذ العقود وحقوق الملكية)
مستوى احترام حقوق الإنسان
الاستقرار والأمن الاجتماعي
مستوى الحوكمة والشفافية بالموضوعات ذات العلاقة بالاستثمار
كفاءة السياسات الحكومية في تحفيز الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي
ملاحظة: المؤشرات السابقة قابلة للتعديل بالزيادة والنقصان وفقاً لنطاق الدراسة والقطاع والدولة قيد الدراسة.

وفي إطار تقييم العوامل الاقتصادية والسياسية والسياسات الحكومية وبناء على نتائج استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) ضرورة المحافظة على مستوى الاستقرار في السياسات الاقتصادية المالية والنقدية والتجارية. (2) العمل على تعزيز مستوى التعاون بين القطاعين الخاص والعام لدعم ريادة الأعمال، وهذا يتطلب تشريعات تنظم العلاقة وفرص استثمارية مشتركة وأطار مؤسسي يرعى وينظم العلاقة وقطاع مصرفي داعم وممول. (3) ضرورة تكاتف جهود كافة الجهات المعنية لتوفير الظروف الداعمة للتوسع في الاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، وهذا يتطلب التعاون بين مختلف الجهات التمويلية وغير التمويلية لتذليل كافة العقبات التي تواجه هذه المشروعات وتبني سياسات التعليم والتشغيل والتدريب لتكون داعمة لريادة الأعمال. (4) تفعيل دور السياسات الداعمة للتصدير، وهذا يتطلب- بالحد الأدنى- تفعيل الجهة المعنية بتشجيع الصادرات وصياغة استراتيجية وطنية لتشجيع الصادرات وإعداد خرائط للفرص الاستثمارية

التصديرية. (5) تعزيز مستوى الجهود والإجراءات الحكومية (البنك المركزي) التي تدعم الاستقرار في سعر الصرف مقابل العملات الأخرى، وهذا من شأنه أن يعزز الاستقرار الاقتصادي ويحسن بيئة الاستثمار. (6) تعزيز الجهود الرامية إلى تحقيق مزيد من الاستقرار في أسعار عناصر الإنتاج وسهولة الحصول عليها من مصادرها المحلية أو الخارجية. (7) بذل مزيد من الجهود الرامية إلى زيادة فرص الوصول إلى الأسواق المحلية والإقليمية والدولية وتخاذ مزيد من الإجراءات الرامية إلى تعزيز مستوى الانفتاح الاقتصادي. (8) تبني إجراءات تعزز مستوى الاستقرار في المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة. (9) والسعي المستمر لتعزيز الاستقرار الاجتماعي ودعم سيادة القانون.

يعتبر عنصر العوامل الاقتصادية والسياسية والسياسات الحكومية من أبرز عناصر تقييم بيئة الاستثمار، ويتم تقييمه من خلال مؤشرات فرعية عديدة مرتبطة بالأداء الاقتصادي الكلي وفعالية السياسات الاقتصادية والاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي والاجتماعي.

عنصر الأطر التشريعية والقانونية

تتضمن المؤشرات الفرعية التي يتم استخدامها لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول الأطر التشريعية والقانونية ما يلي: شمولية واستقرار ووضوح التشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل عام والمنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، كفاءة آليات تنفيذ و إنفاذ التشريعات، القدرة على إنفاذ القوانين والتشريعات، النظام القانوني المنظم للتعاملات التجارية (توفر محاكم خاصة بالقضايا التجارية)، الآليات المتبعة للتعامل مع النزاعات التجارية ومعالجتها، مستوى التشريعات التي تحمي حقوق الملكية الفكرية الخاصة، مستوى الاستقرار في التشريعات الضريبية، مدى انسجام قانون العمل مع متطلبات تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مستوى الجهود المبذولة لتفعيل قانون المشتريات الحكومية واستفادة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مستوى المزايا والحوافز المقدمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، التدابير التي تتخذها الدولة لحماية هذه المؤسسات من المنافسة الأجنبية، والتدابير والتشريعات الخاصة بمنع الاحتكار. ويبين الجدول رقم (4) المؤشرات الفرعية التي تستخدم لتقييم آراء المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة للأطر التشريعية والقانونية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الجدول رقم (4): المؤشرات الفرعية الخاصة بتقييم عنصر الأطر التشريعية والقانونية من قبل المستثمرين ورواد الأعمال

المؤشرات
التشريعات والأطر القانونية التي تحمي العلامات التجارية الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
النظام القانوني المنظم للتعاملات التجارية (توفر محاكم خاصة بالقضايا التجارية)
القدرة على إنفاذ القوانين والتشريعات
الأطر التشريعية والقوانين المتعلقة بالاستثمار المحلي والأجنبي وملائمة بنود قانون تشجيع الاستثمار
الآليات المتبعة للتعامل مع النزاعات التجارية الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى شمولية التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى وضوح وشفافية التشريعات والقوانين المنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى استقرار التشريعات المنظمة للاستثمار في المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى الاستقرار في التشريعات الضريبية
مستوى الجهود المبذولة لتفعيل قانون المشتريات الحكومية من المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى انسجام قانون العمل مع متطلبات تنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى التدابير والتشريعات الخاصة بمنع الاحتكار
مستوى المزايا والحوافز المقدمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
التدابير التي تتخذها الدولة لحماية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المنافسة الأجنبية
كفاءة آليات تنفيذ و إنفاذ التشريعات
وجود آليات واضحة لتعديل القوانين مع إشراك أصحاب المصلحة
فعالية آليات تسجيل الملكية وضمان حقوق الملكية
سرعة وكفاءة البت في القضايا التجارية
مستوى انسجام وفاعلية أنظمة الضمان والتأمينات الاجتماعية
تدابير حماية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من المنافسة غير المشروعة
تدابير وقوانين تنظيم مزاولة الأعمال الحرة
مستوى الحوافز المالية والضريبية
فاعلية قوانين تحفيز الابتكار والتكنولوجيا

وفي إطار تقييم الأطر التشريعية والقانونية، وبناءً على نتائج استقراء آراء المستثمرين، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات ما تم عرضه في الجزء السابق.

عنصر الأطر التنظيمية والمؤسسية

تتضمن المؤشرات الفرعية التي يتم استخدامها لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول الأطر التنظيمية والمؤسسية ما يلي: مدى اكتمال الأطر التنظيمية والمؤسسية المنظمة لقطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، شمولية خدمات تطوير الأعمال المتاحة والمقدمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، تنوع مصادر الحصول على خدمات تطوير الأعمال، مستوى التنوع في مصادر الفرص الاستثمارية، مستوى التشبيك بين المؤسسات الداعمة والراعية والممولة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مستوى التوجه إلى بناء العناقيد الصناعية، مستوى التخطيط لتنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة "وجود استراتيجية وطنية"،

ومدى متابعة المؤسسات الداعمة والممولة للاحتياجات التمويلية وغير التمويلية الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى مؤشرات فرعية أخرى والتي يبينها الجدول رقم (5).

الجدول رقم (5): المؤشرات الفرعية الخاصة بتقييم الأطر التنظيمية والمؤسسية المتعلقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من قبل المستثمرين ورواد الأعمال

المؤشرات
كفاءة الجهود المبذولة من الجهات المعنية بتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
جهود إنشاء وتطوير المناطق الصناعية والمناطق الحرة
مدى اكتمال الأطر المؤسسية والتنظيمية " وجود مجموعة متنوعة من المؤسسات الحكومية والخاصة والأكاديمية والداعمة "
الجهود الموجهة لبناء القدرات الداخلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى التخطيط لتنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة "وجود استراتيجية وطنية"
شمولية خدمات تطوير الأعمال التي يحصل عليها رواد الأعمال وأصحاب الصغرى والصغيرة والمتوسطة
تنوع مصادر الحصول على خدمات تطوير الأعمال الموجهة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى التنوع في مصادر الفرص الاستثمارية "خرائط الاستثمار الوطنية والقطاعية"
مستوى التوجه إلى بناء العناقيد الصناعية
جهود المؤسسات المبذولة لرصد واستيعاب التحديات والاحتياجات الحقيقية للقطاع
مستوى التشبيك بين المؤسسات الداعمة والراعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مدى متابعة المؤسسات الداعمة والممولة لاحتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة التمويلية وغير التمويلية
الانتشار الجغرافي للمؤسسات الداعمة والممولة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
وضوح الأنظمة والإجراءات المؤسسية وسهولة الوصول إليها
الجهود المبذولة لإيصال هذه الخدمات وتغطيتها للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

وفي إطار تقييم الأطر التنظيمية والمؤسسية، وبناءً على نتائج استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات ما تم عرضه في الجزء السابق.

عنصر العوامل المتعلقة بالتمويل

تتضمن المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول العوامل المتعلقة بالتمويل ما يلي: سهولة حصول رواد الأعمال على التمويل من مختلف المصادر، تنوع مصادر التمويل، مستوى التنوع في برامج التمويل التي تقدمها كل مؤسسة، مستوى الخدمات المالية والتجارية والمصرفية المتوفرة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مستوى التطور في السوق المالية، دور البنوك في تمويل ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي، تكلفة التمويل المباشرة ومدى ملائمة أسعار الفائدة، فعالية برامج ضمان القروض، دور قطاع التأمين في التعامل مع مسألة الحصول على التمويل، مستوى اكتمال منظومة المؤسسات التمويلية، نظم المعلومات الائتمانية، تحسين الشمول المالي ونظم الاستعلام الائتماني، مدى توفر التمويل الأصغر،

الجهود الموجهة لإدراج بعض المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في السوق المالي، إضافة إلى عدد من المؤشرات الفرعية الأخرى المُبينة في الجدول رقم (6).

الجدول رقم (6): المؤشرات الفرعية الخاصة بتقييم العوامل المتعلقة بالتمويل من قبل المستثمرين ورواد الأعمال

المؤشرات
مستوى التنوع في برامج التمويل التي تقدمها كل مؤسسة "أنواع القروض المتوفرة"
مستوى الخدمات المالية التجارية والمصرفية المتوفرة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى التطور في السوق المالي
فعالية برامج ضمان القروض الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
تنوع وتنافسية مصادر التمويل الموجهة للمشروعات الصغيرة (إسلامي – تجاري – تنموي – تمويل أصغر)
مستوى الاكتمال في منظومة المؤسسات المعنية بتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
الجهود المبذولة لنشر وتعميق الثقافة المالية ومحو الأمية المالية، وتحسين الوصول إلى التمويل
مستوى التوجه للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مدى توفر التمويل الأصغر
الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية المالية (آليات الضمان، نظم المعلومات الائتمانية، والشمول المالي ونظم الاستعلام الائتماني)
قدرة مؤسسات التمويل الحكومية على تلبية الاحتياجات التمويلية قصيرة ومتوسطة الأجل
دور قطاع البنوك في تمويل ودعم الاستثمار بشكل عام والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خصوصاً
قدرة المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل من البنوك
دور قطاع التأمين في تذليل مسألة الحصول على التمويل" التأمين على المشروع وضد الإفلاس...الخ
مستوى توفر التمويل الحكومي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
تكلفة التمويل المباشرة ومدى ملائمة أسعار الفائدة لرواد الأعمال
وجود بدائل تمويلية مثل رأس المال المخاطر والمستثمرين الملائكة ومنصات التمويل
الجهود المبذولة لإنشاء منصات تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة
الجهود الموجهة لإدراج بعض المشروعات الصغيرة في السوق المالي "بورصة المشروعات الصغيرة"
عدد المؤسسات غير المصرفية التي تقدم التمويل للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
دور المؤسسات غير المصرفية الخاصة في تمويل رواد الأعمال
مستوى الحوافز المقدمة لزيادة الطلب على التمويل "تخفيض الفائدة وتيسير الشروط...الخ
شروط التمويل التي تحددها البنوك
فرص الاستفادة من برامج الدعم الحكومية وكفاءتها
مستوى خدمات الدعم الفني والإرشادي لأصحاب المشروعات لتسهيل عملية الحصول على التمويل
المدة الزمنية اللازمة للحصول على التمويل من كل مصدر
سهولة الإجراءات المطلوبة للحصول على التمويل من مختلف المصادر
مستوى الشفافية والعدالة في عملية التمويل ووضوح معايير التقييم
معدلات الفائدة على القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة والمتوسط.
قيمة رسوم وعمولات التمويل
قيمة التكلفة الإضافية المرتبطة بالحصول على التمويل (ضمانات، تأمينات).
مستوى المرونة في تحديد شروط التمويل بما ينسجم مع واقع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وخصائصها
مستوى خدمات الدعم الفني اللازمة للمساعدة في الحصول على التمويل

تعتبر صعوبة الحصول على التمويل من التحديات الرئيسية التي تعاني منها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، لذا لا بد من تقييم حجم المشكلة وأسبابها والحلول المقترحة، إضافة إلى ضرورة استكمال منظومة المؤسسات التمويلية وفقاً لأفضل التجارب الدولية.

وفي إطار تقييم العوامل المتعلقة بالتمويل، وبناءً على نتائج استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) ضرورة متابعة الاحتياجات التمويلية المتنوعة والمتغيرة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والعمل على تلبيتها. (2) العمل على تعزيز دور قطاع التأمين في تذليل مسألة الحصول على التمويل مثل استحداث التأمين على المشروع والتأمين ضد الإفلاس والتأمين على القرض. (3) العمل على تعزيز دور المؤسسات غير المصرفية الخاصة في تمويل رواد الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى تشجيع تأسيس المزيد من هذه المؤسسات واستكمال منظومة المؤسسات غير المصرفية مثل شركات التأجير التمويلي ومؤسسات التمويل الأصغر وشركات التسهيلات الائتمانية وغيرها. (4) ضرورة العمل على تعزيز الجهود المبذولة لنشر وتعميق الثقافة المالية ومحو الأمية المالية لدى بعض رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (5) ضرورة الاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في مجال تمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة خصوصاً ما يتعلق بأساليب التمويل الحديثة. (6) ضرورة اتخاذ البنك المركزي بعض الإجراءات التصحيحية والتشجيعية لتحفيز البنوك للتوجه لإقراض المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتبسيط شروط التمويل على المنتجات التمويلية الموجهة لرواد الأعمال. (7) السعي لتقليل تكلفة التمويل المباشرة واللجوء الى القروض المدعومة عند الحاجة. (8) زيادة مستوى الجهود المبذولة لتطوير البنية التحتية المالية وذلك من خلال تفعيل الآليات المستخدمة لضمان قروض المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وتطوير نظم المعلومات الائتمانية ونظم الاستعلام الائتماني، وتحسين الشمول المالي، وهذا يتطلب وجود استراتيجية للشمول المالي ووجود شركات حكومية وخاصة للاستعلام الائتماني وتطوير نظام المعلومات بحيث تقلل من مخاطر التمويل.(9) تقديم التسهيلات اللازمة لتعزيز مستوى التوجه لأساليب التمويل الحديثة مثل منصات التمويل والمستثمر الملاك وصناديق رأس المال المغامر والتمويل الجماعي وغيرها. (10) اتخاذ التدابير اللازمة لدعم الجهود المبذولة لإنشاء منصات تداول إلكترونية لإدراج الشركات الناشئة وتمكين المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة الناجحة من طرح أسهمها. (11) اتخاذ التدابير الإجرائية والتشجيعية لتعزيز قطاع التمويل الأصغر بحيث يتم تأسيس شركات متخصصة بالتمويل الأصغر تقدم منتجات تمويل إسلامية وتجارية. (12) إضفاء مزيد من المرونة في شروط وتكاليف التمويل والضمانات المطلوبة.

عنصر سهولة القيام بالأعمال والإجراءات الإدارية والتنظيمية

تشمل المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول مدى سهولة ممارسة الأعمال ما يلي: مستوى استقرار ومرونة الإجراءات الحكومية المتعلقة بتأسيس المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، الشفافية والمسائلة في نوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين، سهولة الحصول على المو افقات الخاصة ببدء النشاط وتنفيذ المشروع، سهولة الإجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات العامة، سهولة الإجراءات المتعلقة بالحصول على تصاريح البناء واستكماله، سهولة الإجراءات المتعلقة بالتسجيل ونقل الملكية، مستوى الجهود الموجهة لدعم الابتكار والإبداع والاختراع، مدى توفر البيانات والمعلومات اللازمة حول الأسواق المحلية والخارجية، مستوى الخدمات المتعلقة بتسهيل التصدير والاستيراد، مستوى الخدمات الحكومية التي يقدمها القطاع العام لرواد الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، توفر القوى العاملة المحلية الماهرة اللازمة، مستوى الخدمات المقدمة ضمن النافذة الواحدة، وسهولة الحصول على العمالة الو افدة الماهرة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى عدد من المؤشرات الفرعية الأخرى، كما هو مبين في الجدول رقم (7).

الجدول رقم (7): المؤشرات الفرعية الخاصة بتقييم عنصر العوامل المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال

المؤشرات	
مستوى الاستقرار في الإجراءات الحكومية ذات العلاقة بتأسيس المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	توفر البيانات والمعلومات اللازمة (الأسواق المحلية والخارجية والدعم الفني.. الخ)
سهولة الإجراءات المتعلقة بالتسجيل ونقل الملكية (عدد الإجراءات والوقت والتكلفة)	سهولة الإجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات الأساسية والعامة (عدد الإجراءات والوقت والتكلفة)
جهود تطوير الخدمات الحكومية ذات العلاقة بنشاط المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	سهولة التواصل والتعاون مع الجهات ذات العلاقة لحل المشاكل ومواجهة التحديات
سهولة الإجراءات المتعلقة بالحصول على تصاريح البناء واستكماله (عدد الإجراءات والوقت والتكلفة)	توفر القوى العاملة المحلية الماهرة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى الخدمات الحكومية التي يقدمها القطاع العام لرواد الأعمال و المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	مستوى التوجه للاستفادة من أفضل الممارسات الدولية لتسهيل إجراءات تأسيس المؤسسات
سهولة الحصول على العمالة الو افدة الماهرة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	مستوى الخدمات المتعلقة بتسهيل التصدير والاستيراد (عدد الإجراءات والوقت والتكلفة)
كفاءة وحيادية النظام القضائي في التعامل مع النزاعات التجارية	الشفافية والمسائلة في نوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين ورواد الأعمال
فعالية أنظمة حماية المستثمرين	مستوى الخدمات المقدمة ضمن النافذة الواحدة "إن وجدت"
مستوى الترويج للفرص الاستثمارية الواعدة محلياً وخارجياً	الإجراءات اللازمة للحصول على خدمات الكهرباء والتكلفة المطلوبة
مرونة الإجراءات المتعلقة بتأسيس المشروعات الاستثمارية	حجم الأعباء الضريبية
عدد التراخيص والتصاريح المطلوبة لبدء العمل	الوقت المستغرق للحصول على التراخيص والتصاريح اللازمة
عدد الخطوات المطلوبة لتأسيس مشروع استثماري	الوقت المستغرق لاستكمال إجراءات التأسيس
التكلفة المرتبطة بالحصول على التراخيص والتصاريح	وجود نو افذ استثمارية ومراكز خدمة للمستثمرين
مستوى الجهود الموجهة لدعم الابتكار والإبداع والاختراع	توفر خدمات الدعم والإرشاد للمستثمرين
الحو افز الحكومية المقدمة لنقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة	سهولة الوصول إلى آليات حل النزاعات التجارية
مخصصات البحث والتطوير الموجهة لريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	

وفي إطار تقييم العوامل المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال، وبناءً على نتائج استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) زيادة مخصصات البحث والتطوير الموجهة لدعم ريادة الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والابتكارات الحديثة. (2) زيادة مرونة الإجراءات المتعلقة بتأسيس وتسجيل ونقل ملكية المشروعات الاستثمارية بأحجامها وقطاعاتها المختلفة وذلك من أجل تقليل الوقت والتكلفة المتعلقة بهذه العمليات. (3) زيادة فرص حصول رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على البيانات والمعلومات اللازمة حول الأسواق المحلية والخارجية وزيادة فرص الوصول لهذه الأسواق. (4) زيادة سهولة الإجراءات المتعلقة بالحصول على تصاريح البناء واستكماله وذلك للتقليل من الوقت والتكلفة المترتبة على رواد الأعمال وأصحاب المشروعات الناشئة. (5) زيادة جودة وعدد الخدمات المقدمة لرواد الأعمال وصغار المستثمرين ضمن النافذة الواحدة. (6) زيادة عدد وجودة الخدمات المتعلقة بتسهيل عمليات التصدير والاستيراد. (7) التوسع الأفقي والعمودي وزيادة مستوى الانتشار الجغرافي والقطاعي للخدمات التي يقدمها القطاع العام لرواد الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (8) تيسير عملية الحصول على العمالة الوافدة الماهرة اللازمة. (9) تقليل الإجراءات والتكلفة المتعلقة بعملية تأسيس المشروعات والاستفادة من أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. (10) تقليل الإجراءات اللازمة لحصول المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على الخدمات الأساسية العامة. (11) تعزيز مستوى الشفافية والمسائلة في نوعية الخدمات المقدمة للمستثمرين ورواد الأعمال. (12) تعزيز مستوى الجهود الموجهة لدعم الابتكار والإبداع والاختراع. (13) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز جهود ترويج الفرص الاستثمارية الواعدة محلياً وخارجياً وذلك من خلال إعداد خرائط الاستثمار القطاعية وعلى المستوى الجغرافي وتفعيل دور الملحقيات التجارية في السفارات و إقامة المعارض المحلية والمشاركة في المعارض الدولية وغيرها من أساليب الترويج.

عنصر البنية التحتية

تتضمن المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول معرفة تقييمهم لعنصر البنية التحتية ومؤشراته الفرعية ما يلي: مستوى البنية التحتية وملائمتها لاحتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مستوى وأسعار الخدمات الأساسية والمساندة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مستوى البنية التحتية التكنولوجية والتقنية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مدى توفر الأراضي بالمواصفات اللازمة ومستوى الاستقرار في أسعارها، ومستوى الاستقرار في أسعار الخدمات العامة الأساسية والمساندة، إضافة إلى عدد من المؤشرات الفرعية الأخرى، أنظر الجدول رقم (8).

الجدول رقم (8) :المؤشرات الفرعية الخاصة بتقييم العوامل المتعلقة بالبنية التحتية

المؤشرات
مستوى البنية التحتية وملائمتها لاحتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى الخدمات الأساسية والمساندة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى البنية التحتية التكنولوجية والتقنية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
أسعار الخدمات الأساسية والمساندة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى الاستقرار في أسعار الخدمات العامة الأساسية والمساندة
توفر الأراضي بالمواصفات اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة
مستوى الاستقرار في أسعار الأراضي اللازمة للاستثمار
جودة وكفاءة شبكات النقل
توفر البنية التحتية للطاقة واستدامة إمدادات الكهرباء وتكلفة الطاقة وإمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة
جودة وتكلفة خدمات الاتصال واستدامة إمدادات هذه الخدمات
البنية التحتية للمياه والصرف الصحي وجودة إمدادات المياه وفعالية نظام الصرف الصحي
تكلفة خدمات المياه والصرف الصحي
البنية التحتية الرقمية نطاق انتشار استخدام الإنترنت وخدمات الاتصالات المتقدمة
مستوى تطوير الحكومة الإلكترونية ووجود أنظمة مدفوعات إلكترونية آمنة وفعالة
كفاءة وسرعة عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات
توافر وجودة مرافق التخزين والتوزيع
كفاءة السياسات والجهود الحكومية الرامية لتطوير البنية التحتية
الدعم المالي والتنظيمي من الحكومة لتحسين البنية التحتية
وفرة البنية التحتية للتكنولوجيا الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي و إنترنت الأشياء
مستوى الصيانة والتحديث للبنية التحتية الموجودة

مستوى البنية التحتية وملائمتها لاحتياجات المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بات أمراً مُلحاً، ولكن الاهتمام يجب أن لا يقتصر على الخدمات الأساسية وأسعارها، بل يجب أن يشمل مستوى البنية التحتية التكنولوجية والتقنية والمالية ذات العلاقة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

وفي إطار تقييم العوامل المتعلقة بالبنية التحتية، وبناءً على نتائج استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) تعزيز جودة ومستوى الخدمات الأساسية والمساندة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (2) اتخاذ التدابير اللازمة لرفع مستوى البنية التحتية التكنولوجية والتقنية ذات العلاقة بالمشروعات

الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (3) إضفاء مزيد من المرونة في أسعار الخدمات الأساسية والمساندة اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. (4) دعم الجهود والإجراءات والسياسات الرامية إلى تحقيق مزيد الاستقرار في أسعار الخدمات العامة الأساسية والمساندة. (5) ضرورة العمل على توفير الأراضي بالمواصفات اللازمة للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة وبأسعار معقولة تراعي الأوضاع القائمة لهذه المشروعات وتضمن قدرتها على الاستمرار. (6) اتخاذ الإجراءات اللازمة لرفع كفاءة خدمات النقل والاتصالات وضمان استدامتها. (7) السعي المستمر لتحسين مستوى الخدمات اللوجستية وكفاءة وسرعة عمليات الشحن والتفريغ في الموانئ والمطارات. (8) بناء البنية التحتية للطاقة والعمل على ضمان استدامة إمدادات الكهرباء وتقليل تكلفة الطاقة وزيادة إمكانية الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة. (9) تطوير وتحديث البنية التحتية الرقمية.

العوامل الاجتماعية وبعض العوامل الأخرى

تتضمن المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول معرفة تقييمهم للعوامل الاجتماعية وبعض العوامل الأخرى المتعلقة ببيئة الاستثمار ما يلي: دور نظام التعليم في نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر، مستوى استفادة رواد الأعمال من جهود البحث والتطوير، دور المجتمع المحلي (البيئة المجتمعية والعادات والتقاليد) في دعم ريادة الأعمال والعمل الحر، دور الأسرة في دعم ريادة الأعمال والعمل الحر، دور قصص النجاح في تعزيز التوجه نحو ريادة الأعمال وفي تقليل المخاطر وتحسين بيئة الاستثمار، ودور وسائل الإعلام في تعزيز ريادة الأعمال وتحسين بيئة الاستثمار، أنظر الجدول رقم (9).

يعتبر عنصر العوامل الاجتماعية وبعض العوامل الأخرى من أهم عناصر تقييم بيئة الاستثمار كونه يرتبط بموضوعات هامة أهمها الأمن الاجتماعي والمخاطر الاجتماعية، النظام التعليمي، الإعلام التنموي، الخدمات الصحية، الثقافة المجتمعية، الحكم الرشيد، والمساواة.

وفي إطار تقييم عنصر العوامل الاجتماعية والعوامل الأخرى، وبناء على نتائج استقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، يتم تقديم مقترحات تفصيلية للحكومة والجهات الأخرى ذات العلاقة بتحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ومن أبرز هذه المقترحات والتوصيات: (1) ضرورة العمل على نشر وتعزيز ثقافة العمل الحر

والعمل لحساب النفس. (2) تعزيز دور الأسرة في دعم جهود نشر ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر بين أفرادها. (3) تعزيز دور نظام التربية والتعليم العالي في نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر وذلك من خلال مزيد من التواؤم بين استراتيجية تنمية ريادة الأعمال وسياسات التعليم بمستوياته المختلفة. (4) تعزيز دور المجتمع (البيئة المجتمعية والعادات والتقاليد) في دعم ريادة الأعمال والعمل الحر. (5) اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز دور وسائل الإعلام في تعزيز ريادة الأعمال ونشر ثقافة العمل الحر وتحسين بيئة الاستثمار. (6) تعزيز مستوى استفادة رواد الأعمال من جهود ونتائج البحث والتطوير ومن الحوافز الموجهة لدعم الابتكار والإبداع. (7) السعي لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية بما يخدم الاستثمار والمستثمرين.

الجدول رقم (9): المؤشرات الفرعية الخاصة بالعوامل الاجتماعية والعوامل الأخرى

المؤشرات
قصص النجاح ودورها تعزيز التوجه نحو ريادة الأعمال وفي تقليل المخاطر
مساهمة الأسرة في توجه أفرادها نحو ريادة الأعمال والعمل الحر
دور نظام التعليم في نشر ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر
دور المجتمع (البيئة المجتمعية والعادات والتقاليد) في دعم ريادة الأعمال والعمل الحر
دور وسائل الإعلام في تعزيز ريادة الأعمال وتحسين بيئة الاستثمار
مستوى استفادة رواد الأعمال وأصحاب المشروعات من جهود البحث والتطوير
مؤشرات الحكم الرشيد
مؤشرات التعليم والصحة
مؤشرات المساواة بأشكالها و أبعادها المختلفة
مؤشرات الصحة العامة (متوسط العمر المتوقع ومعدل وفيات الرضع ونسبة انتشار الأمراض)
مؤشرات الأمن والأمان (معدل الجريمة والاستقرار السياسي واحترام سيادة القانون)
مؤشرات الثقافة والمجتمع (انفتاح المجتمع على الأفكار الجديدة و التسامح الديني والثقافي والقيم الأخلاقية)

وبناءً على ما سبق، وفي إطار المنهجية المتبعة لاستقراء آراء المستثمرين ورواد الأعمال وأصحاب المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة حول كل عنصر من عناصر بيئة الاستثمار والمؤشرات الفرعية لكل عنصر، يتم تصميم استبانة خاصة تغطي كافة الموضوعات والمحاور السابقة أو بعضها تبعاً لأهداف الدراسة وتوجهات الباحث. وبناء على نتائج تحليل الاستبانة يتم حساب مؤشر تقييم كل عنصر من عناصر بيئة الاستثمار، كما يتم حساب مؤشر عام لتقييم بيئة الاستثمار. ويُعبر المؤشر العام لبيئة الاستثمار عن متوسط قيم مؤشرات عناصر بيئة الاستثمار التي استخدمت في هذه الدراسة (سبعة عناصر). وتجدر الإشارة إلى أن على الباحث صياغة أسئلة الاستبانات التي سيتم توزيعها بما يتلاءم مع مستويات وخصائص أفراد العينة قيد الدراسة، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار اختيار المصطلحات والعبارات المناسبة،

ولـيس مـن الضـرورة إدراج جميـع الأسـئلة الـواردة في الجـداول السـابقة و إنمـا يجـب الاكتفـاء بالمؤشرات والأسئلة التي تخدم أهداف الدراسة.

3. بيئة الاستثمار ومعوقات نمو المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

أثبتت الدراسات والممارسات اليومية أن المشروعات الاستثمارية بأحجامها المختلفة تواجه العديد من التحديات التي سبقت الإشارة إليها. ومن أهم هذه المعوقات عدم توفر بيئة الاستثمار الملائمة لنشأة وتأسيس هذه المشروعات والبيئة الحاضنة لنموها وتطورها، صعوبة الوصول إلى والحصول على التمويل، صعوبة الوصول إلى الأسواق، صعوبة الحصول على خدمات الدعم الفني، ونقص المعلومات، إضافة إلى معوقات إدارية وفنية على مستوى المشروع وعلى مستوى القطاع الذي تعمل فيه هذه المشروعات وعلى مستوى الاقتصاد ككل، كما هو مبين في الشكل رقم (6).

الشكل رقم (6): أهم تحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

ارتفاع الضرائب والرسوم الحكومية	تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج	معوقات تتعلق بتوفر وأسعار مدخلات الإنتاج (ارتفاع وتقلبات الأسعار)
تحديات تتعلق بضعف الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج	تحديات تتعلق بصغر حجم السوق والحصة السوقية وتقلبات الإيرادات	غياب الدعم والحوافز الحكومي وسياسات التشجيع
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية	تحديات تتعلق بالتشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمر المحلي	صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة
معوقات تتعلق بصعوبة تدفق مدخلات الإنتاج المحلية والأجنبية	غياب خرائط الاستثمار والأدلة الإرشادية على المستوى القطاعي وعلى مستوى الاقتصاد الوطني	معوقات تتعلق بالاحتكار والتضخم
تحديات ترتبط بخصائص المشروع نفسه (الحجم وطبيعة الإنتاج ونوع المنتج)	نقص المعلومات والبيانات والحصول عليها بأنواعها "الأسواق، والتمويل، والخدمات والتشريعات)	تحديات تتعلق بضعف الترابطات الأمامية والخلفية (التكامل) بين المؤسسات المحلية
المنافسة غير العادلة من قبل المنتجات الأجنبية	الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	صعوبة الوصول إلى الأسواق المحلية والخارجية
معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج والبنية التحتية التقنية	تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية للمشروع	معوقات ترتبط بخصائص مدير المشروع والعاملين فيه (الكفاءة والأداء والإنتاجية)
تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية المالية والتكنولوجية والرقمية	تحديات تتعلق بالتشريعات المنظمة	تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية والخدمات الأساسية (النقل والاتصالات والمياه والكهرباء والصرف الصحي)

ومن أجل فهم هذه التحديات وتحليلها ومعرفة أبعادها، وللوصول إلى آليات للتعامل معها سواء للتقليل من آثارها أو محاولة تذليلها، لا بد من دراسة أسبابها الحقيقية والبحث في كيفية معالجة هذه الأسباب وعدم الاكتفاء بالتقليل من أعراضها ونتائجها (معالجة الأسباب لا معالجة النتائج). وفي هذا الإطار، لا بد من إبراز الحقائق والمعلومات التالية:

- **ترتبط طبيعة وقوة الكثير من التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دولة ما بشكل كبير بواقع بيئة الاستثمار في هذه الدولة (أنظر (أنظر الشكل رقم 7)، فكلما كانت بيئة الاستثمار أفضل (ملائمة وجاذبة)، كلما قلت هذه التحديات وتراجع تأثيرها على أداء المشروع. فعلى سبيل المثال، قد يكون من أبرز أسباب هذه التحديات بعض العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية و/أو ضعف البنية التحتية و/أو صعوبة ممارسة الأعمال و/أو ضعف الأطر المؤسسية والتنظيمية والتشريعية و/أو التغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية و/أو عوامل اجتماعية و/أو نقص التمويل وصعوبة الحصول عليه.**

الشكل رقم (7): تأثير ضعف بيئة الاستثمار على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

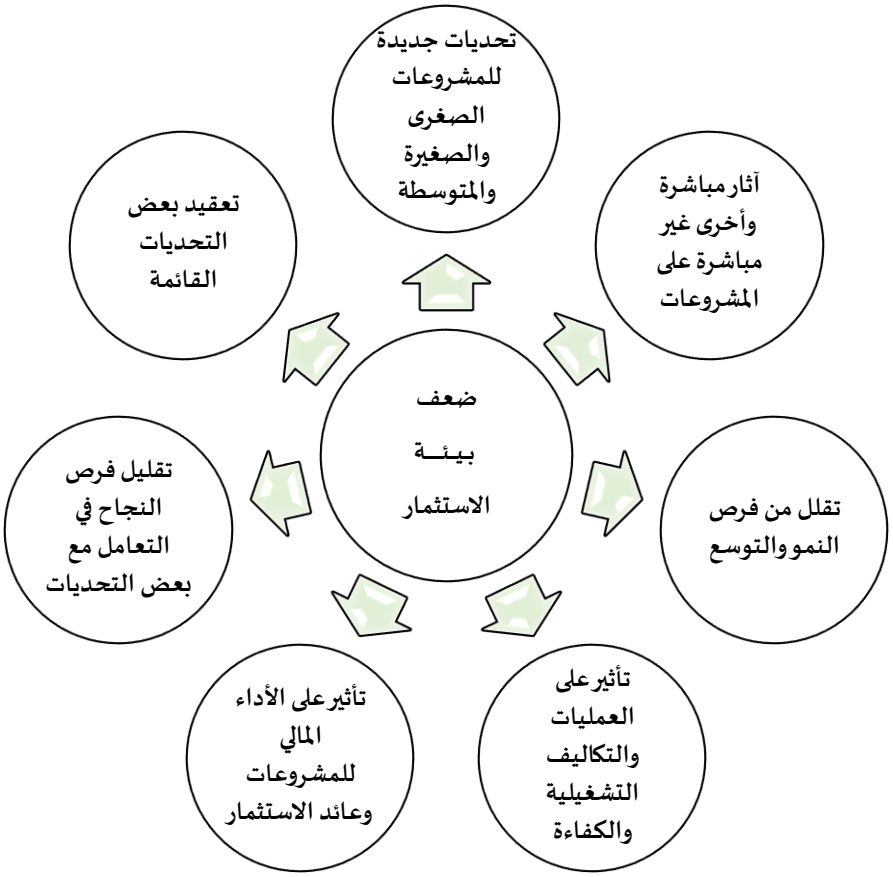

- قد تؤدي أوجه القصور التي تعاني منها بيئة الاستثمار في بلد ما إلى ظهور تحديات جديدة تعيق نمو وتطور المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، كما إنها قد تزيد من تعقيد بعض التحديات القائمة حالياً. فعلى سبيل المثال، عدم اكتمال منظومة المؤسسات غير التمويلية الداعمة لهذه المشروعات يحد من قدرة هذه المؤسسات على الحصول على الدعم الفني، وهذا بدوره قد يزيد من مشكلة صعوبة الوصول إلى الأسواق ومشكلة الحصول على التمويل ومشكلة نقص المعلومات وهكذا.
- قد تؤدي بعض أوجه القصور التي تعاني منها بيئة الاستثمار إلى تراجع الأداء المالي للمشروعات، حيث إنها قد تؤدي إلى زيادة التكاليف و/أو تقليل الإيرادات. فعلى سبيل المثال، عدم وجود أطر تنظيمية ومؤسسية وأطر تشريعية تدعم جهود المؤسسات في الوصول إلى الأسواق يحرم هذه المشروعات من مزايا الإنتاج الكبير ويزيد من تكاليفها التشغيلية، كما يؤثر في الإيرادات السنوية والربحية. إن وجود تشريعات تنظيم التجارة عبر الحدود وتقديم تسهيلات في هذا المجال مع وجود مؤسسة تقدم الدعم الفني في هذا المجال حتماً يزيد من الوصول إلى الأسواق الخارجية، وهذا بدوره يقلل من تكاليف الإنتاج ويزيد الإيرادات ويحسن الأداء.

وبمراجعة جميع التحديات الواردة في الجدول السابق، نرى أن كل منها يرتبط بشكل أو بآخر بواحد من عناصر بيئة الاستثمار، كما هو مبين في الجدول رقم (10). فعلى سبيل المثال، ترتبط التحديات التي تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج والبنية التحتية التقنية والتحديات التي تتعلق بالخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتحدي نقص المعلومات والبيانات والحصول عليها بأنواعها بعنصر البنية التحتية بمفهومها الشامل. وترتبط التحديات المتعلقة بـ: "ضعف الترابطات الأمامية والخلفية (التكامل) بين المؤسسات المحلية، ضعف التشريعات والقوانين المحفزة للاستثمار والمزايا الممنوحة للمستثمر المحلي، صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة، صعوبة الحصول على خدمات تطوير الأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية، غياب خرائط الاستثمار والأدلة الإرشادية، المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية، صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية، معوقات تتعلق بالاحتكار والتضخم"، بكل من: "عنصر الأطر التنظيمية والأطر التشريعية وعنصر العوامل المتعلقة بالتمويل". وترتبط بقية التحديات بشكل أو بآخر في بقية عناصر و أبعاد بيئة الاستثمار بمفهومها الواسع والشامل.

إن حجم قوة التحديات التي تعاني فيها المشروعات الصغيرة والمتوسطة، يتطلب وقفة جادة من الجهات ذات العلاقة مع إعطاء الأولوية لتحسين بيئة الاستثمار كون معالجتها يُسهل التعامل مع تحديات أخرى.

الجدول رقم (10): علاقة التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بعناصر بيئة الاستثمار

التحدي الذي يواجه المشروعات الاستثمارية	عنصر بيئة الاستثمار ذو العلاقة
معوقات ترتبط بخصائص القطاع الذي ينتمي له المشروع	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
معوقات تتعلق بالاحتكار والتضخم	الأطر التشريعية والقانونية
معوقات تتعلق بتكنولوجيا الإنتاج والبنية التحتية التقنية	البنية التحتية
غياب خرائط الاستثمار والأدلة الإرشادية على المستوى القطاعي والوطني	الأطر التنظيمية والمؤسسية
الأحداث السياسية الإقليمية والدولية	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
تحديات ترتبط بخصائص المشروع نفسه (الحجم وطبيعة الإنتاج ونوع المنتج)	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
تحديات تتعلق بارتفاع تكاليف الإنتاج	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
معوقات تتعلق بأسعار مدخلات الإنتاج (ارتفاع وتقلبات الأسعار)	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
تحديات تتعلق بضعف الأداء الاقتصادي الكلي وموسمية الإنتاج	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
تحديات تتعلق بالحصة السوقية وتقلبات الإيرادات	العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية
المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية	الأطر التشريعية والقانونية
معوقات تتعلق بصغر حجم السوق المحلي	الأطر التنظيمية والمؤسسية
نقص المعلومات والبيانات وصعوبة الحصول عليها	الأطر التنظيمية والمؤسسية
معوقات ترتبط بخصائص مدير المشروع والعاملين فيه (الكفاءة والإنتاجية)	الأطر التنظيمية والمؤسسية
غياب الدعم والحوافز الحكومي وسياسات التشجيع	الأطر التشريعية والقانونية
تواضع الدعم الحكومي والخدمات الموجهة للمشروعات والصغيرة والمتوسطة	الأطر التشريعية والقانونية
معوقات تتعلق بتوفر مدخلات الإنتاج وأسعارها	الأطر التشريعية والقانونية
تحديات تتعلق بالبنية التحتية	البنية التحتية
تحديات تتعلق بالتشريعات والقوانين المحفزة للمستثمر المحلي	الأطر التشريعية والقانونية
ارتفاع الضرائب والرسوم الحكومية	الأطر التشريعية والقانونية
صعوبة الحصول على خدمات تطوير الأعمال التي تقدمها المؤسسات الحكومية	الأطر التشريعية والقانونية الأطر التنظيمية والمؤسسية
صعوبة الحصول على التمويل بأنواعه المختلفة	الأطر التشريعية والقانونية الأطر التنظيمية والمؤسسية
تحديات تتعلق بالبيئة الداخلية للمشروع	الأطر التنظيمية والمؤسسية
معوقات ذات طابع اجتماعي (ثقافة العيب. الخ) أو ديني (التمويل الإسلامي)	العوامل الاجتماعية والعوامل الأخرى
معوقات تتعلق بصعوبة تدفق مدخلات الإنتاج المحلية والأجنبية	الأطر التشريعية والقانونية الأطر التنظيمية والمؤسسية البنية التحتية
بيئة الاستثمار غير داعمة	سهولة ممارسة أنشطة الأعمال
تحديات تتعلق بضعف الترابطات الأمامية والخلفية (التكامل) بين المؤسسات المحلية	الأطر التشريعية والقانونية الأطر التنظيمية والمؤسسية
صعوبة الوصول إلى السوق المحلية	الأطر التشريعية والقانونية الأطر التنظيمية والمؤسسية
الإجراءات البيروقراطية في المعاملات الحكومية	الأطر التشريعية والقانونية
صعوبة الوصول إلى الأسواق الخارجية	الأطر التشريعية والقانونية

وهنا تظهر تساؤلات هامة حول دور المؤسسات الداعمة والراعية والممولة لهذه المؤسسات في الحد من هذه التحديات من خلال ما تقدمه من خدمات. وفي هذا الإطار، بات من الضروري أن يتم العمل على ما يلي: (1) تسهيل إجراءات الحصول على الخدمات من المؤسسات المعنية وهذا يتطلب الحد من مركزية اتخاذ القرار في هذه المؤسسات. (2) تعزيز مستوى التنسيق والتشبيك بين هذه المؤسسات بكافة أنواعها فيما بينها، وهذا يتطلب وجود إطار تشريعي ينظم العلاقة ويتطلب جهة تعمل كمظلة (هيئة لتنمية المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة)، كما يتطلب وجود استراتيجية شاملة للقطاع تنظم عمل الجهات المعنية وتوزع بينها الأدوار. (3) زيادة المخصصات المالية للمؤسسات التمويلية وغير التمويلية قدر الإمكان مما ينعكس على حجم ونوعية الخدمات المقدمة. (4) اتخاذ التدابير اللازمة لتقليل إجراءات وتكلفة الحصول على الخدمات من بعض المؤسسات والتي تتصف بإجراءاتها المعقدة. (5) تعزيز القدرات التسويقية لهذه المؤسسات وتشجيعها على استهداف رواد الأعمال في أماكنهم. (6) إعداد أدلة إرشادية لرواد الأعمال حول المؤسسات والخدمات التي تقدمها وتعزيز مستوى شمولية خدمات هذه المؤسسات بحيث تغطي كافة القطاعات الإنتاجية والمناطق الجغرافية. (7) تعزيز مستوى الابتكار في الخدمات المقدمة من قبل هذه المؤسسات بحيث تواكب التطورات الخاصة بالمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

4. بيئة الاستثمار والأداء المالي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

استكمالاً للتحليل السابق حول أبرز التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، ونظراً لأهمية التكاليف التشغيلية والإيرادات التشغيلية والتغيرات الحاصلة بهما و أثرها على الأداء المالي للمشروعات، ونظراً لتأثرهما ببيئة الاستثمار، يبين هذا الجزء أهم التحديات والمتغيرات التي تؤثر في التكاليف التشغيلية للمشروعات، وتؤثر – بالتالي - على أدائها واستمراريتها وعلى دورها التنموي على كل المستويات. يبين الشكل رقم (8) أبرز العوامل والتحديات التي تؤثر في التكاليف التشغيلية الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

ترتبط الكثير من التحديات التي تواجه المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في دولة ما بشكل كبير بواقع بيئة الاستثمار في هذه الدولة، فكلما كانت بيئة الاستثمار أفضل (ملائمة وجاذبة)، كلما قلت هذه التحديات وتراجع تأثيرها على أداء المشروعات. وتؤدي بعض أوجه القصور التي تعاني منها بيئة الاستثمار إلى تراجع الأداء المالي للمشروعات من خلال دورها في زيادة التكاليف و/أو تقليل الإيرادات، إضافةً إلى أنها قد تؤدي إلى ظهور تحديات جدية، وهذا ما يجعل تحسين بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة من أبرز الأولويات.

وتلعب بيئة الاستثمار في أي دولة دوراً محورياً في تحديد التكاليف التشغيلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. فعندما تكون البيئة الاستثمارية ملائمة، فإنها توفر مجموعة من المزايا التي تنعكس إيجاباً على أداء هذه المشروعات. على سبيل المثال، البنية التحتية الجيدة والخدمات اللوجستية الفعالة تساهم في خفض تكاليف النقل والشحن. كما أن توافر القوى العاملة المدربة بتكلفة معقولة يخفض تكاليف الأجور. إضافة إلى ذلك، انخفاض معدلات الضرائب والرسوم الحكومية يخفض الأعباء المالية على المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. ومن ناحية أخرى، تؤدي بيئة الاستثمار غير المواتية إلى ارتفاع التكاليف التشغيلية، سواء من حيث البنية التحتية المتدنية، أو القيود التنظيمية المعقدة، أو غياب الحوافز والدعم الحكومي. ويترتب على ذلك صعوبة تحقيق هوامش ربح مناسبة من قبل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، مما يؤثر سلبًا على قدرتها التنافسية وإمكانية نموها واستمراريتها.

الشكل رقم (8): أهم العوامل التي تؤثر في التكاليف التشغيلية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

ارتفاع أسعار الطاقة (الكهرباء)	ارتفاع الضرائب والرسوم بشكل عام	ارتفاع الضرائب على المواد الأولية المستوردة	ارتفاع تكاليف التصدير (النقل، والتأمين، والتلف والفحوصات)	ارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة
ارتفاع أسعار الطاقة (الوقود)	ارتفاع أسعار المواد الأولية المحلية	ارتفاع تكاليف التمويل "الفائدة والتكاليف غير المباشرة"	التكاليف المترتبة على الالتزام بالمواصفات الفنية المحلية والدولية	تراجع مستوى خدمات الدعم الفني التي تساعد في تقليل التكاليف
ارتفاع أجور العاملين بسبب سياسة الحد الأدنى للأجور	ارتفاع تكاليف النقل (نقل المنتج أو المواد الأولية) بسبب الموقع	ارتفاع تكاليف التسويق والمشاركة في المعارض التسويقية	نقص المعلومات حول طرق ضبط التكاليف	عدم القدرة على الاستفادة من وفورات الحجم
تدني مستوى الاستفادة من برامج التدريب المهني في رفع كفاءة العاملين	ارتفاع تكاليف التدريب	التكاليف الإضافية الناجمة عن الأخطاء الإدارية ونقص الخبرة	عدم الاستفادة من وفورات الحجم بسبب صعوبة الوصول إلى الأسواق	نقص تصاريح العمالة الوافدة ونقص العمالة المحلية المؤهلة
التكاليف الإضافية الناجمة عن عدم استخدام نظم المعلومات في الإدارة	ارتفاع نسبة التالف من المنتجات سواء أثناء أو بعد عملية الإنتاج	أساليب وطرق الإنتاج غير حديثة	تدني إنتاجية العمالة	ارتفاع نسبة المسروقات

وتجدر الإشارة هنا إلى أن ارتفاع التكاليف التشغيلية مرتبط ببيئة الاستثمار وعدد من التحديات الأخرى أهمها مشكلة الحصول على الدعم الفني، مشكلة الحصول على التمويل، ومشكلة الوصول إلى الأسواق الخارجية. فعلى سبيل المثال، يؤثر تقلب التكاليف التشغيلية على قدرة المشروعات في الحصول على التمويل، لكنه بالمقابل يتأثر بمشكلة الحصول على الدعم الفني، فالحصول على الدعم الفني الموجه لضبط التكاليف يحسن الأداء وقد يزيد من فرص الحصول على التمويل والوصول إلى الأسواق. وترتبط مسألة ارتفاع العبء الضريبي والرسوم بعنصر الأطر التشريعية والقانونية، وترتبط مسألة التضخم وارتفاع أسعار المواد الأولية والأجور بعنصر العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية، وهكذا.

ومن جانب آخر، يتأثر أداء المشروعات وقدرتها على السداد والوفاء بالتزاماتها المالية وقدرتها على النمو والتطور بالعديد من العوامل التي تؤثر بشكل مباشر في الإيرادات السنوية، وهذا بدوره يتأثر بمستوى بيئة الاستثمار وأوجه القصور فيها. يبين الشكل رقم (9) أبرز العوامل والتحديات التي تؤثر في قيمة الإيرادات السنوية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة.

الشكل رقم (9): أهم العوامل التي تؤثر في الإيرادات السنوية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة

ونشير هنا إلى أن مستوى الإيرادات السنوية والأرباح مرتبط ببيئة الاستثمار وعدد من التحديات الأخرى. فعلى سبيل المثال، من أبرز العوامل التي تؤثر في الإيرادات تدني مستوى المشتريات الحكومية من المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة (وهذا مرتبط بالحوافز والأطر التشريعية)، تدني هامش الربح بسبب التوجه إلى المنافسة غير العادلة والمنافسة المحلية من القطاع غير المنظم(وهذا مرتبط بالأطر التشريعية المعنية بالحماية من المنافسة غير العادلة)، صغر حجم السوق الذي يعمل فيه المشروع (مرتبط بعنصر العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية) ، المنافسة من قبل المنتجات الأجنبية (وهذا مرتبط بالأطر التشريعية المعنية بالحماية من المنافسة غير العادلة)، عدم الاستفادة من الاتفاقيات الثنائية في تصريف الإنتاج وزيادة المبيعات (وهذا مرتبط بعنصر العوامل الاقتصادية والسياسات الحكومية)، وضعف مستوى المشاركة في المعارض المحلية والدولية (وهذا مرتبط بالأطر التنظيمية والمؤسسية).

5. الخاتمة

لا بد من الإشارة إلى عدة أمور تتعلق بتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة على النحو التالي: (1) يتصف مفهوم بيئة الاستثمار بالشمولية بحيث يغطي جوانب اقتصادية ومالية واجتماعية وسياسة وثقافية وتنظيمية وتشريعية وتكنولوجية ومعرفية. (2) لا يوجد تقرير أو دراسة يمكن الاعتماد عليها بشكل منفرد لتقييم بيئة الاستثمار في دولة ما، بل يتم الاعتماد على عدة مصادر كالمؤشرات الدولية والتقارير والدراسات المحلية وآراء المستثمرين. (3) يوجد ارتباط واضح بين مستوى بيئة الاستثمار وعناصرها المختلفة بحجم ونوع التحديات التي تعاني منها المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، فكلما كانت البيئة أفضل، كلما كانت التحديات أقل وفرص النمو والتطور أكبر. (4) لا يمكن تجاهل تأثير أوجه القصور في بيئة الاستثمار على الأداء المالي للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة. وعليه، وعلى الرغم من اختلاف وتعدد عناصر بيئة الاستثمار والمؤشرات الفرعية المنبثقة عن كل عنصر، وعلى الرغم من حجم البيانات اللازمة، ينبغي على الجهات الحكومية وغير الحكومية المعنية بالاستثمار في أي دولة العمل على تقييم بيئة الاستثمار بشكل مستمر والتعرف على معوقات الاستثمار المحلي والأجنبي والعمل على تذليلها. ومن جانب آخر، يجب على الجهات التنفيذية الأخرى بذل ما يمكن للمساعدة في تحسين بيئة الاستثمار من أجل المساعدة في تحفيز الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على الأداء الاقتصاد الكلي.

المراجع العربية

ايهاب مقابله، الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015.

ايهاب مقابله، دليل إعداد استراتيجية تنمية قطاع المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المعهد العربي للتخطيط، 2013.

ايهاب مقابله، بيئة الأعمال والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادي، المجلد 17، العدد 1 (31 يناير/كانون الثاني 2015)، ص. 25-73، 49، المعهد العربي للتخطيط، 2015.

ايهاب مقابله، دراسة تحليلية لأبعاد التحديات التي تواجه المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة ودور مؤسسات الدعم الفني، دراسات تنموية، العدد 52، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2017.

ايهاب مقابله، مؤشرات تقييم الآثار الاجتماعية للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة والخدمات المقدمة لها، دراسات تنموية، العدد 56، المعهد العربي للتخطيط، 2018.

المعهد العربي للتخطيط، دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات ووكالات التصنيف الائتماني (2019)، الطبعة الأولى، الكويت.

ماهر المحروق وإيهاب مقابله، المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة: أهميتها ومعوقاتها، مركز المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة، المملكة الأردنية الهاشمية، مايو/ 2006.

صندوق النقد العربي، بيئة الأعمال في الدول العربية: الوضع الراهن والتحديات، دراسات اقتصادية، العدد 38، 2017.

صندوق النقد العربي، بيئة الأعمال في الدول العربية: الو اقع والتحديات، دراسات اقتصادية ، العدد، 55، 2019

المراجع الانجليزية

Adewole, Edward Gbadebo, and Titus Amodu Umoru. "Perceived influence of business environment on small and medium scale enterprises success in Nigeria." European Journal of Business and Management Research 6.6 (2021): 195-200.

Belyaeva, Zhanna. "Business environment challenges and trends for contemporary SMEs in Europe." The Sustainable Marketing Concept in European SMEs: Insights from the Food & Drink Industry (2018): 13-28.

Chen, M. 2005. Proceedings from the Committee of Donor Agencies for Small Enterprises Development Conference: Reforming the Business Environment. Cairo, Egypt.

Civelek, Mehmet, et al. "A model of measurement of the quality of business environment in SME segment." Journal of international studies (2016).

Erick Ariel Gonzales Rocha, 2012, The Impact of the Business Environment on the Size of the Micro, Small and Medium Enterprise Sector; Preliminary Findings from a Cross-Country Comparison, Procedia Economics and Finance 4:335-349.

Gaganis, Chrysovalantis, Fotios Pasiouras, and Fotini Voulgari. "Culture, business environment and SMEs' profitability: Evidence from European Countries." Economic Modelling 78 (2019): 275-292.

Gani, Azmat, and Almukhtar Saif Al-Abri. "Indicators of business environment, institutional quality and foreign direct investment in Gulf Cooperation Council (GCC) countries." International Review of Applied Economics 27.4 (2013): 515-530.

Korcsmáros, Enikő, and Monika Šimova. "Factors affecting the business environment of SMEs in Nitra region in Slovakia." Oeconomia Copernicana 9.2 (2018): 309-331.

Muhammad, Mohd Zulkifli, et al. "Small and medium enterprises (SMEs) competing in the global business environment: A case of Malaysia." International Business Research 3.1 (2010): 66.

Sumedh Rao, Indicators for investment and business climate, Report number: 827, Affiliation: GSDRC, University of Birmingham, August 2012.

The World bank, The Effects of Business Environments on Development: Surveying New Firm-Level Evidence, August 2010, The World Bank Research Observer 26(5402)

United Nations, Environmental Indicators and Indicator-Based Assessment Reports, New York And Geneva, 2007.

White, Simon. Assessing the influence of the business environment on small enterprise employment. International Labor Organization, 2005.

Zheng, Ye, Chenghua Li, and Yao Liu. "Impact of environmental regulations on the innovation of SMEs: Evidence from China." Environmental Technology & Innovation 22 (2021): 101515.

قائمة إصدارات ((جسر التنمية))

العنوان	المؤلف	رقم العدد
مفهوم التنمية	د. محمد عدنان وديع	الأول
مؤشرات التنمية	د. محمد عدنان وديع	الثاني
السياسات الصناعية	د. أحمد الكواز	الثالث
الفقر: مؤشرات القياس والسياسات	د. علي عبدالقادر علي	الرابع
الموارد الطبيعية واقتصادات نفاذها	أ. صالح العصفور	الخامس
استهداف التضخم والسياسة النقدية	د. ناجي التوني	السادس
طرق المعاينة	أ. حسن الحاج	السابع
مؤشرات الأرقام القياسية	د. مصطفى بابكر	الثامن
تنمية المشاريع الصغيرة	أ. حسّان خضر	التاسع
جداول المخلات المخرجات	د. أحمد الكواز	العاشر
نظام الحسابات القومية	د. أحمد الكواز	الحادي عشر
إدارة المشاريع	أ. جمال حامد	الثاني عشر
الاصلاح الضريبي	د. ناجي التوني	الثالث عشر
أساليب التنبؤ	أ. جمال حامد	الرابع عشر
الأدوات المالية	د. رياض دهال	الخامس عشر
مؤشرات سوق العمل	أ. حسن الحاج	السادس عشر
الإصلاح المصرفي	د. ناجي التوني	السابع عشر
خصخصة البنى التحتية	أ. حسّان خضر	الثامن عشر
الأرقام القياسية	أ. صالح العصفور	التاسع عشر
التحليل الكمي	أ. جمال حامد	العشرون
السياسات الزراعية	أ. صالح العصفور	الواحد والعشرون
اقتصاديات الصحة	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والعشرون
سياسات أسعار الصرف	د. بلقاسم العباس	الثالث والعشرون
القدرة التنافسية وقياسها	د. محمد عدنان وديع	الرابع والعشرون
السياسات البيئية	د. مصطفى بابكر	الخامس والعشرون
اقتصاديات البيئة	أ. حسن الحاج	السادس والعشرون
تحليل الأسواق المالية	أ. حسّان خضر	السابع والعشرون
سياسات التنظيم والمنافسة	د. مصطفى بابكر	الثامن والعشرون
الأزمات المالية	د. ناجي التوني	التاسع والعشرون
إدارة الديون الخارجية	د. بلقاسم العباس	الثلاثون
التصحيح الهيكلي	د. بلقاسم العباس	الواحد والثلاثون
نظم البناء والتشغيل والتحويل B.O.T	د. أمل البشبيشي	الثاني والثلاثون
الاستثمار الأجنبي المباشر: تعاريف	أ. حسّان خضر	الثالث والثلاثون
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر	د. علي عبدالقادر علي	الرابع والثلاثون
نمذجة التوازن العام	د. مصطفى بابكر	الخامس الثلاثون
النظام الجديد للتجارة العالمية	د. أحمد الكواز	السادس الثلاثون
منظمة التجارة العالمية: إنشاؤها وآلية عملها	د. عادل محمد خليل	السابع والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: أهم الإتفاقيات	د. عادل محمد خليل	الثامن والثلاثون
منظمة التجارة العالمية: آفاق المستقبل	د. عادل محمد خليل	التاسع والثلاثون
النمذجة الإقتصادية الكلية	د. بلقاسم العباس	الأربعون
تقييم المشروعات الصناعية	د. أحمد الكواز	الواحد الأربعون
مؤسسات والتنمية	د. عماد الإمام	الثاني الأربعون
التقييم البيئي للمشاريع	أ. صالح العصفور	الثالث الأربعون
مؤشرات الجدارة الإئتمانية	د. ناجي التوني	الرابع الأربعون

الدمج المصرفي	أ. حسّان خضر	الخامس الأربعون
اتخاذ القرارات	أ. جمال حامد	السادس الأربعون
الإرتباط والانحدار البسيط	أ. صالح العصفور	السابع الأربعون
أدوات المصرف الإسلامي	أ. حسن الحاج	الثامن الأربعون
البيئة والتجارة والتنافسية	د. مصطفى بابكر	التاسع الأربعون
الأساليب الحديثة لتنمية الصادرات	د. مصطفى بابكر	الخمسون
الاقتصاد القياسي	د. بلقاسم العباس	الواحد والخمسون
التصنيف التجاري	أ. حسّان خضر	الثاني والخمسون
أساليب التفاوض التجاري الدولي	أ. صالح العصفور	الثالث والخمسون
مصفوفة الحسابات الاجتماعية وبعض استخداماتها	د. أحمد الكواز	الرابع والخمسون
منظمة التجارة العالمية: من الدوحة إلى هونج كونج	د. أحمد طلفاح	الخامس والخمسون
تحليل الأداء التنموي	د. علي عبد القادر علي	السادس والخمسون
أسواق النفط العالمية	أ. حسّان خضر	السابع والخمسون
تحليل البطالة	د. بلقاسم العباس	الثامن والخمسون
المحاسبة القومية الخضراء	د. أحمد الكواز	التاسع والخمسون
مؤشرات قياس المؤسسات	د. علي عبدالقادر علي	الستون
الإنتاجية وقياسها	د. مصطفى بابكر	الواحد والستون
نوعية المؤسسات والأداء التنموي	د. علي عبدالقادر علي	الثاني والستون
عجز الموازنة: المشكلات والحلول	د. حسن الحاج	الثالث والستون
تقييم برامج الاصلاح الاقتصادي	د. علي عبد القادر علي	الرابع والستون
حساب فجوة الأهداف الإنمائية للألفية	د. رياض بن جليلي	الخامس والستون
مؤشرات قياس عدم العدالة في توزيع الإنفاق الاستهلاكي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والستون
اقتصاديات الاستثمار: النظريات والمحددات	أ. عادل عبدالعظيم	السابع والستون
اقتصاديات التعليم	د. عدنان وديع	الثامن والستون
إخفاق آلية الأسواق وتدخل الدولة	د. أحمد الكواز	التاسع والستون
مؤشرات قياس الفساد الإداري	د. علي عبدالقادر علي	السبعون
السياسات التنموية	د. أحمد الكواز	الواحد والسبعون
تمكين المرأة: المؤشرات والأبعاد التنموية	د. رياض بن جليلي	الثاني والسبعون
التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي	د. أحمد الكواز	الثالث والسبعون
قياس التحوّل الهيكلي	أ. ربيع نصر	الرابع والسبعون
المؤشرات المركبة	د. بلقاسم العباس	الخامس والسبعون
التطورات الحديثة في الفكر الاقتصادي التنموي	د. علي عبدالقادر علي	السادس والسبعون
برامج الإصلاح المؤسسي	د. رياض بن جليلي	السابع والسبعون
المساعدات الخارجية من أجل التنمية	د. بلقاسم العباس	الثامن والسبعون
قياس معدلات العائد على التعليم	د. علي عبدالقادر علي	التاسع والسبعون
خصائص أسواق الأسهم العربية	د.إبراهيم أونور	الثمانون
التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي	د.أحمد الكواز	الواحد والثمانون
النمو الاقتصادي المحابي للفقراء	د.علي عبدالقادر علي	الثاني والثمانون
سياسات تطوير القدرة التنافسية	د. رياض بن جليلي	الثالث والثمانون
عرض العمل والسياسات الاقتصادية	د. وشاح رزاق	الرابع والثمانون
دور القطاع التمويلي في التنمية	د. وليد عبد مولاه	الخامس والثمانون
تطور أسواق المال والتنمية	د. إبراهيم أونور	السادس والثمانون
بطالة الشباب	د. وليد عبد مولاه	السابع والثمانون
الاستثمارات البينية العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والثمانون

فعالية أسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	التاسع والثمانون
المسئولية الاجتماعية للشركات	د. حسين الأسرج	التسعون
البنية الجزئية لأسواق الأوراق المالية	د. وليد عبد مولاه	الواحد والتسعون
مناطق التجارة الحرة	د. أحمد الكواز	الثاني والتسعون
تنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة: الخصائص والتحديات	د. رياض بن جليلي	الثالث والتسعون
تذبذب أسواق الأوراق المالية	د. إبراهيم أونور	الرابع والتسعون
الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي	د. محمد أبو السعود	الخامس والتسعون
مؤشرات النظم التعليمية	د. رياض بن جليلي	السادس والتسعون
نماذج الجاذبية لتفسير تدفقات التجارة	د. وليد عبد مولاه	السابع والتسعون
حول صياغة إشكالية البطالة في الدول العربية	د. بلقاسم العباس	الثامن والتسعون
تمكين المرأة من أجل التنمية	د. رياض بن جليلي	التاسع والتسعون
الأطر الرقابية لأسواق الأسهم العربية	د. إبراهيم أونور	المائة
نظام الحسابات القومية لعام 2008	د. أحمد الكواز	المائة وواحد
تبعات الأزمة الاقتصادية على الدول العربية والنامية	د. بلقاسم العباس	المائة واثنان
الطبقة الوسطى في الدول العربية	د. علي عبدالقادر علي	المائة وثلاثة
كفاءة البنوك العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة وأربعة
إدارة المخاطر في الأسواق المالية	د. إبراهيم أونور	المائة وخمسة
السياسات المالية المحابية للفقراء	د. وليد عبدمولاه	المائة وستة
السياسات الاقتصادية الهيكلية	د. أحمد الكواز	المائة وسبعة
خبرات التخطيط التنموي في دول مجلس التعاون الخليجي	د. رياض بن جليلي	المائة وثمانية
تحديات النمو الاقتصادي في الدول الخليجية	د. بلقاسم العباس	المائة وتسعة
سياسات العدالة الاجتماعية	د. وليد عبدمولاه	المائة وعشرة
السياسات الصناعية في ظل العولمة	د. بلقاسم العباس	المائة والحادي عشر
ملاحظات حول استقلالية ومركزية البنوك المركزية	د. وشاح رزاق	المائة والثاني عشر
التخطيط والتنمية في الدول العربية	د. حسين الطلافحة	المائة والثالث عشر
التخطيط الاستراتيجي للتنمية	د. وليد عبدمولاه	المائة والرابع عشر
سياسات التنافسية	أ. صالح العصفور	المائة والخامس عشر
منهجية تقارير المؤسسات الدولية في تصنيف الدول حسب بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية: بين الواقعية والمبالغة	د. محمد أمين لزعر	المائة والسادس عشر
شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي	أ. بلال حموري	المائة والسابع عشر
الاقتصاد الأخضر والبلدان العربية	د. أحمد الكواز	المائة والثامن عشر
اللامركزية وإدارة المحليات: تجارب عربية ودولية	د. محمد عمر باطويح	المائة والتاسع عشر
حدود السياسات الاقتصادية	د. أحمد الكواز	المائة والعشرون
التنمية في القطاع الزراعي والأمن الغذائي العربي	د. محمد أمين لزعر	المائة والواحد والعشرون
الدعم الفني والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والثاني والعشرون
التدريب وبناء السلوك المهني	د. فهد الفضالة	المائة والثالث والعشرون
المخاطر الاجتماعية	د. فيصل حمد المناور	المائة والرابع والعشرون
خرائط فرص الاستثمار والمنشآت الصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والخامس والعشرون
رأس المال غير المادي ودوره في التنمية الاقتصادية: حالة الدول العربية	د. وليد عبدمولاه	المائة والسادس والعشرون

الاقتصاد الأخضر وتحديات التشغيل في الدول العربية	د. نواف أبو شمالة	المائة والثامن والعشرون
النمو الشامل	د. أحمد الكواز	المائة والتاسع والعشرون
تقييم أداء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى	د.نواف أبو شمالة	المائة والثلاثون
تطوير تمويل التنمية	د. أحمد الكواز	المائة والواحد والثلاثون
البنوك التجارية وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثاني والثلاثون
تمكين المرأة العربية في المجال التنموي	د. فيصل المناور	المائة والثالث والثلاثون
حاضنات الأعمال والمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والرابع والثلاثون
الدول العربية وتنويع الصادرات	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والثلاثون
الأثر التنموي للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسادس والثلاثون
برامج ضمان القروض وتمويل المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والسابع والثلاثون
من الأهداف التنموية للألفية إلى خطة التنمية المستدامة 2030: التقييم والمستجدات	أ.د. حسين الطلافحه أ. عمر ملاعب	المائة والثامن والثلاثون
السياسات الصناعية الحديثة في تجارب الدول المتقدمة والناشئة	د. نواف أبو شماله	المائة والتاسع والثلاثون
الجدارة في العمل	د. فهد الفضالة	المائة والأربعون
التنمية المحلية المستدامة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. محمد باطويح	المائة والواحد والأربعون
التخطيط الاستراتيجي واستخدام بطاقات الأداء المتوازن في بناء ثقافة التميز في المؤسسات العامة	د. عوني الرشود	المائة والثاني والأربعون
المؤسسات التمويلية غير المصرفية وتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله	المائة والثالث والأربعون
تطور مفاهيم الفقر وتوزيع الدخل خلال الفترة (1960-2017)	د.علم الدين بانقا	المائة والرابع والأربعون
العمل التطوعي والتنمية	د. فيصل المناور أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والخامس والأربعون
مرتكزات ومحددات اختيار الموقع للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة	د. ايهاب مقابله	المائة والسادس والأربعون
تقييم الأثر البيئي للمشروعات التنموية	أ. عبدالله بوعجيلة	المائة والسابع والأربعون
استراتيجيات وسياسات الاستثمار في اقتصاد المعرفة في الدول العربية	د. محمد باطويح	المائة والثامن والأربعون
التعلم الريادي	د. علم الدين بانقا	المائة والتاسع والأربعون
المؤسسات الدولية وإصدار مؤشرات التنافسية الاقتصادية: أية مصداقية؟	أ. صفاء المطيري	المائة والخمسون
الحكومة الإلكترونية وجائحة (كوفيد- 19)	د. محمد أمين لزعر	
أساسيات ومؤشرات قياس الأداء لمؤسسات التمويل الأصغر	أ. عمر ملاعب	المائة والواحد والخمسون
مفاهيم ومصطلحات في مجال ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة	د. إيهاب مقابله أ. محمد عواوده	المائة والثاني والخمسون
إدارة المخاطر الاجتماعية: التخطيط وسبل المواجهة	أ.د. إيهاب مقابله د. سهيل مقابله أ. عمر ملاعب أ.د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والثالث والخمسون المائة والرابع والخمسون

تطبيقات سياسات سوق العمل في الدول العربية والتجادب الدولية: الهيكل والأدوات والأداء المقارن	د. نواف أبو شماله	المائة والخامس والخمسون
تطوير العناقيد الصناعية	أ. د. وليد عبد مولاه	المائة والسادس والخمسون
بناء السياسات العامة	أ. د. فيصل المناور د. منى العلبان	المائة والسابع والخمسون
تيسير التجارة (المفهوم، المكاسب، التكاليف، ومؤشرات القياس)	أ.د. عقبة عبداللاوي د. خليفة خالدي	المائة والثامن والخمسون
التدريب أثناء الخدمة	أ.د. فهد الفضالة	المائة والتاسع والخمسون
الجوانب النظرية والتطبيقية للتميز المؤسسي- نماذج دولية رائدة	د. نواف أبو شماله	المائة والستون
دور الدبلوماسية الخضراء في تعزيز الحوكمة البيئية العالمية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والواحد والستون
النمو الأخضر: مدخلاً لتحقيق التنمية المستدامة	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والثاني والستون
تحديد الاحتياجات التدريبية	أ.د. فهد الفضالة	المائة والثالث والستون
البصمة البيئية والقدرة الحيوية: مفاهيم أساسية وإسقاطات علي واقع الدول العربية	د. عبدالله بوعجيله الدرسي	المائة والرابع والستون
سياسات تنمية القطاع الزراعي في الدول العربية: تجربة المغرب الأخضر	د. محمد أمين لزعر	المائة والخامس والستون
المسؤولية المجتمعية بين الإلزام والالتزام	د. محمد باطويح	المائة والسادس والستون
الأزمات المالية والاقتصادية: نظرة تاريخية في أنواعها ومسبباتها	أ.د. وليد عبدمولاه	المائة والسابع والستون
المؤشرات الرئيسية لتقييم بيئة الاستثمار للمشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة	أ.د. إيهاب مقابله د.ماهر المحروق	المائة والثامن والستون

للاطلاع على الأعداد السابقة يمكنكم الرجوع إلى العنوان الإلكتروني التالي:

http://www.arab-api.org/develop_1.htm

المعهد العربي للتخطيط

صندوق البريد 5834 صفاة 13059 دولة الكويت

: 24844061 (965)24843130 : (965)24842935

: api@api.org.kw - www.arab-api.org

تابعونا: